رئيس غرفة تجارة وصناعة السليمانية :
حجم التبادل التجاري بلغ اكثر من ٩ مليارات دولار في الإقليم

3

البطاقة التموينية ضالة ذوي الدخل المحدود تسير في طريق مجهول !

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1719)السنة السابعة -الثلاثاء (9) شباط 2010

وزراء مالية مجموعة السبع يناقشون في كندا تحفيز الاقتصاد

سوق الادوية يعاني من الاغراق الاجنبي وشحة المحلي

ارتفاع أسعار الفائدة على القروض...

هل هي تعظيم لأرباح المصارف.. أم كاهل على المقترضين؟

5

أزمة تويوتا تمتد لتشمل سيارات "ليكزس" الهجينة

13

تعثر مسيرة صناعة السيارات البريطانية

14

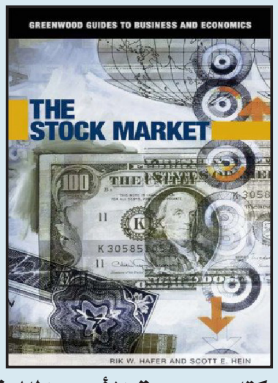

كتاب.. سوق الأسهم المالية
(19)

الاقتصادي | العدد (1719)السنة السابعة -الثلاثاء (9) شباط 2010

سوق الادوية يعاني من الاغراق الاجنبي وشحة المحلي

بغداد / علي الكاتب

شهدت الاعوام الماضية متغيرات عدة حدثت في قطاع الصناعات الدوائية واستيراد العقاقير والادوية من الخارج الذي يختلف كثيرا عن بقية الصناعات والسلع المستوردة لمساسها المباشر بحياة الناس وصحتهم .

وأجمع عدد من المتخصصين بالشأن الدوائي على الاغراق السلعي الذي تشهده أسواق الادوية ، فيما طالب البعض الاخر بضرورة اعتماد معايير التقييس والسيطرة النوعية للادوية المستوردة الى العراق ضماناً لجودتها وسلامة المواطنين . و يقول الدكتور الصيدلاني عماد فؤاد في مستشفى الطفل المركزي : ان من الامور المهمة الواجب اتباعها من الاجهزة المختصة في وزارة الصحة هي استيراد الادوية والعقاقير الطبية التي من غير الممكن تصنيعها في العراق حاليا من الشركات الرصينة والمعروفة عالميا بجودة منتجاتها .

ويضيف فؤاد : نظراً لوجود شحة كبيرة في الدواء والعلاجات وغيرها من المستلزمات الطبية الاخرى ،على ان تكون تلك الصفقات موقعة ضمن عقود اصولية بين الدولة أو القطاع الخاص ولابأس ان تشرف وزارة الصحة على العقود الموقعة من قبل شركات القطاع الخاص وذلك لضمان جودة الادوية المستوردة وخضوعها للمواصفات الطبية والعلمية قبل ان تدخل الحدود العراقية لتخضع مرة اخرى للفحص المختبري والبكتريولجي لضمان صلاحيتها وهو امر منطقي لسرعة تلف الادوية وتعرضها لعوامل كيميائية قد تسهم في انعدام مفعولها او تفاعلها كيميائيا وغير ذلك. ويتابع فؤاد : على الاجهزة المختصة في وزارة الصحة اعادة العمل بنظام الحصص الدوائية الذي كان معمولا به في السابق بين الصيدليات والمذاخر الاهلية وايجاد انسيابية مناسبة وآلية عادلة للتوزيع المنظم بين الصيدليات ،وذلك لضمان حصول المرضى على الدواء في كل مكان وزمان من دون ان يكلفه ذلك العناء الكبير والمشقة وانفاق مبالغ طائلة ،مع ضرورة وجود التنسيق الكامل مع الاجهزة المختصة تلك لضمان انسيابية تلك الادوية ونشر الثقافة الصحية بين اصحاب المذاخر ذاتهم. فيما يقول الخبير الصناعي محمد مال الله عضو مجلس ادارة شركة النور لصناعة الادوية : ان قطاع الادوية والعقاقير الطبية عانى في العراق كثيرا بسبب الظروف السابقة من الحروب والعقوبات الاقتصادية، بل كان الاكثر تضررا من بين القطاعات الاقتصادية الاخرى وذلك يرجع لكونه قطاعاً يعتمد توفر شروط صحية متكاملة لضمان بقاء جودته واستعماله وهذا لاينطبق كثيرا على بقية القطاعات الاخرى التي تتاثر بشكل متفاوت. ويضيف مال الله : ان متغيرات كثيرة شهدها هذا القطاع اثرت بشكل ايجابي اسهمت فيها عوامل متعددة داخلية وخارجية ،لتظهر بعد ذلك مصطلحات لم تكن معروفة او متداولة سابقا منها الامن الدوائي الذي يعد في الوقت الحاضر ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة للمواطن العراقي ، ومن هنا كثر الحديث عن الحاجة الى توفير الامن الدوائي الذي لن يتحقق الا بتحقيق تنمية شاملة لقطاع الدواء في العراق وذلك عبر تنمية وتطوير قطاع الصناعات الدوائية المحلي وتشجيع اسهام القطاع الخاص الى جانب القطاع الحكومي العام في هذا المجال من اجل تطوير الصناعة الدوائية في العراق والتي تعد سباقة ومتطورة مقارنة بغيرها في الدول المجاورة ،والمحاولة في تنويع الصناعة الدوائية المحلية إذ ان الصناعة العراقية غالبا ماتعرف بانتاج مفردات معينة من الدواء ،والتحول هنا الى افاق اوسع عبر الدخول في صناعات دوائية اخرى سبقتنا فيه الدول المتقدمة خاصة المواد الكيميائية المتخصصة بالمواد الطبية وهو لن يتحقق الا بزيادة الاطلاع والاحتكاك بتلك التجارب العالمية المتطورة وارسال المتخصصين في دورات خارجية بغية الاطلاع على اخر المستجدات في عالم الصناعة الدوائية. ويرى الدكتور خميس المحمدي من كلية الصيدلة في جامعة بغداد : ان صناعة الدواء والعقار الطبي تعد في الوقت الحاضر من اولويات الاقتصاد العالمي ،ومن هنا يجب ان تكون لها الحصة الاكبرفي دعم وتقدم الاقتصاد العراقي الذي عانى كثيرا من الظروف السياسية والاقتصادية التي المت بلدنا،وبرغم تراجع الصناعة الدوائية المحلية بعد سقوط النظام لظروف لا تخفى على احد وسطوة المنتج المستورد الذي بتنا لا نعرف مصدر وصلاحية الكثير من الادوية التي افترشت لتباع على قارعة الطرق والاسواق بعيدا عن الاماكن المعروفة لبيعها والتعاطي بتجارتها في المذاخر والصيدليات الرصينة والمجازة. ويلفت المحمدي الى ان تلك الظروف لم تثن من عزيمة العراقيين اذ انتفضت الصناعة الدوائية العراقية من جديد وكمثال على ذلك مصنع ادوية سامراء الذي استمرت ملاكاته في العمل برغم الظروف الامنية الصعبة واستطاع بعد تحسن الوضع الامني العودة بقوة الى اسواق الدواء المحلي بعد القيام بتطبيق النظام العالمي للتصنيع الدوائي الجيد (GMP) واخضاع جميع مستلزمات الانتاج الدوائي لطرق الفحص والتحليل المعتمدة دوليا وجعل المنتج الدوائي خاضعاً الى الرقابة الدقيقة وبأحدث أساليب السيطرة النوعية ، وكذلك تشكيل قسم البحوث والتطوير الذي يعد مصدرا لتطوير الصناعة الدوائية والذي توجد فيه ملاكات علمية متخصصة تعمل على اجهزة متطورة ،وقد اسهمت عوامل عدة في عودته الى مكانته الطبيعية منها ما يمتلكه من سمعة جيدة تراكمت من سنين عدة وتجربة غيره من الانواع المستوردة التي لا تحمل ذات المواصفات ما جعل المواطن يفضل تناول ادوية سامراء وسط وجود ادوية مصنعة في دول الجوار وباسعار ارخص .

ويطالب زاهد عبد الله من الاجهزة الحكومية المختصة زيادة أجراءتها على الحدود والمنافذ الحدودية سعياً لضمان الفحص الدقيق للادوية الداخلة الى العراق والتاكد بشكل قاطع من صلاحية المنتج الدوائي للاستهلاك لما في ذلك من تاثيرات صحية خطيرة على المواطن وتداعيات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد الوطني ، خاصة بعد تراجع الصناعة الدوائية المحلية لاسباب تتعلق بالظروف التي مرت على البلاد الامر الذي ادى الى وجود شحة كبيرة في الادوية خاصة في المستشفيات الحكومية التي لا تتوفر في صيدلياتها ابسط انواع الادوية التي يحتاجها المرضى فكيف الحال مع الادوية الاخرى؟

ويقول عبد الله : على الدولة توفير الدواء الضروري لحياة الكثيرين الذي يأتي بعد الغذاء كضرورة من ضرورات الحياة لاسيما مع الزيادة السكانية الحاصلة في العراق واستمرار الاعمال الإرهابية التي تعرض المواطنين المصابين الى مخاطر وامراض جانبية خطيرة ما يلزم توفير مختلف انواع الادوية والعلاجات المطلوبة لزيادة الاستهلاك من الدواء وهي في زيادة دائمة.

تقرير : قطاع الطاقة يشهد تراجعاً في تمويل المشاريع الجديدة بالاقتراض المباشر

المدى الاقتصادي / خاص

أكد تقرير نفطي ان قطاع الطاقة سجل وتيرة نشاط مرتفعة على جميع مكوناته ومخرجاته خلال فترة ما قبل الأزمة انعكس على شكل الدخول في مشاريع عملاقة طموحة ليس بالإمكان انجازها إلا في ظروف الانتعاش ومنها المشاريع المتعلقة بتخزين النفط والغاز عند نقاط التوزيع الدولية وانجاز العديد لمشاريع النقل العملاقة بالأنابيب العابرة للدول . واشار تقرير شركة نفط الهلال الذي تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه إلى النجاح الكبير الحاصل على زيادة الإنتاج من النفط والغاز والكهرباء وطبيعة الاحتياجات النفطية خلال فترة ذروة الطلب التي استطاعت تلبية مستويات الطلب وتذبذباته كافة .

ولفت التقرير الى النجاح الكبير الذي شهده القطاع الخاص في الدخول إلى قطاع الطاقة والمساهمة في تنويع مخرجاته وزيادة جاذبية الاستثمار في مكوناته، حيث شهدت الفترة الماضية دخول العديد من شركات النفط والطاقة الأجنبية في شركات وتحالفات مع القطاع الخاص لدى الدول المنتجة للنفط والغاز وتلك التي في طريقها لان تصبح منتجة له على حد سواء، فيما امتدت وتيرة النشاط لتصل إلى تأسيس بنوك متخصصة في شؤون قطاع الطاقة وتعمل على تمويل قنواته الاستثمارية بشكل متخصص وأكثر فاعلية في الأداء وأكثر تحملا لمخاطر التمويل انطلاقا من قاعدة التخصص والخبرة.

ونوه التقرير إلى أن انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي بشكل عام انعكس على القطاعات كافة بما فيها قطاع النفط على الرغم من أهمية مخرجاته وعدم مرونة الطلب عليها ليصل التأثير السلبي إلى قدرة ورغبة الشركات النفطية في الاقتراض لتمويل مشاريعها الحالية والقادمة، إيمانا منها في أن ارتفاع مخاطر الاستثمار لدى جميع القطاعات ولدى الدول كافة أدى إلى التحفظ في الإقراض وشروطه بالإضافة إلى تركيزها خلال الأزمة على تقنين مشاريعها وضبط أنشطة التوسع المخطط لها واتجاهها إلى ضبط المصاريف الجارية مشيراً الى أن مؤسسات التمويل المتخصصة وغير المتخصصة لم تعد متحمسة كثيرا للدخول في قروض تجمع بنكي لتمويل مشروعات الطاقة القادمة أو تقديم التسهيلات المباشرة، ذلك أن تقدير مخاطر الاستثمارات الممول من قبلها خلال الفترة السابقة ليس بالأمر السهل، بالإضافة إلى ضخامة حجم القروض التي تتطلبها مشاريع الطاقة بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى عودة دور الحكومات في إدارة دفة القيادة من جديد وذلك على مستوى البحث والتنسيق والاستكشاف والإنتاج والتعاقد والتطوير والاقتراض عند الحاجة إلى ذلك، سعيا منها لإدامة وتيرة نشاط الإنتاج والمحافظة على الدخل القومي. أوضح التقرير ان المتغيرات والمستجدات اللاحقة أظهرت الحاجة إلى ظهور تكتلات جديدة من قبل شركات الطاقة بجميع أشكالها وأحجامها وتخصصاتها انسجاما مع متطلبات ومتغيرات وافرازات الأزمة مع الأخذ بعين الحسبان إدخال تعديلات على صيغ وآليات الاندماج والاستحواذ بما يخدم أهداف الشركة والقطاع في الوقت نفسه، حيث بدأنا نشهد مؤخرا العديد من التحالفات المدروسة بين شركات الطاقة العالمية والمحلية لتنفيذ مشاريع محددة متفق عليها مسبقا وهذا يعتبر احد أشكال التناغم والتأقلم مع التحديات التي عكستها الأزمة ورغبة من الأطراف كافة في المضي قدما نحو انجاز المشاريع وفقا للأولوية بالحاجة وتحقيق الأهداف والحيلولة دون الخروج من الصناعة قدر الإمكان.

وفي ما يخص أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع الماضي في منطقة الخليج العربي أوضح التقرير انه في الإمارات أعلنت شركة "دانة غاز"، أكبر شركة إقليمية من القطاع الخاص في الشرق الأوسط تعمل في مجال الغاز الطبيعي، عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول عام ٢٠٠٩، محققة إيرادات من مبيعات المنتجات الهيدروكربونية بنحو ١,٢٨ مليار درهم اماراتي ، بمعدل نمو قدره ١٢٪، وربح إجمالي بلغ ٤٣٦ مليون درهم اماراتي، بنمو بلغت نسبته ٦٩٪ مقارنة مع النتائج المحققة في ٢٠٠٨. وتعكس هذه النتائج النمو المتواصل الذي تشهده عمليات الشركة في مصر، بالإضافة إلى حصيلة عام من إنتاج ومبيعات المكثفات من عملياتها في حقل خور مور في إقليم كردستان العراق. من جهة ثانية، فازت شركة ليمبار انترناشونال الألمانية بعقد قيمته ٢٩,٦ مليون درهم يهدف إلى تقديم الخدمات الاستشارية لشبكة إمداد الطاقة في أبو ظبي، ويغطي العقد الخدمات الاستشارية لأربع محطات فرعية بقدرة ١٣٢١١ كيلوفولت، بما فيها محطات فرعية في المشتل، والقصور الرئاسية، كما ستوفر ليمبار الخدمات الاستشارية لمشروع محطة فرعية بقدر ١٣٢/٢٢ كيلوفولت في منطقة الفلاح التطويرية. ويتبع المشروع شركة أبو ظبي للنقل والتحكم "ترانسكو" كما أرست ترانسكو عقد استشارة بقيمة ١٦,٣ مليون درهم على الشركة البريطانية موت ماكدونالد، التي ستتولى تقديم الخدمات الاستشارية لمحطة فرعية جديدة بقدرة ٢٢٠/٣٣ كيلوفولت في القشويرة، وخطوط نقل مرتفعة مصاحبة بقدرة ٢٢٠ فولتاً.

من جهتها أرست شركة أبو ظبي لصناعات الغاز (جاسكو) عقدا قيمته ٢٠٠ مليون دولار على جنرال اليكتريك لتوريد ثمانية توربينات غاز وخدماتها الملحقة لمشروع حبشان ٥ للغاز، حيث أن توربينات الغاز ستولد أكثر من ٢٥٠ ميكاوات من الكهرباء لمحطة حبشان التي ستضم أربعة خطوط لمعالجة الغاز، ومن المقرر أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمجمع مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز. وكشفت شركة او.ام.في النفطية النمساوية عن محادثات في المراحل الأولية مع شركة بترول أبو ظبي الوطنية أدنوك لتولي مشروعات غاز في الإمارات.. يذكر أن حكومة أبو ظبي تمتلك حصة ٢٠ بالمئة في او.ام.في من خلال شركة الاستثمارات البترولية الدولية (ايبيك) والتي زادت حصتها من ١٩,٦ بالمئة في يناير/ كانون الثاني الماضي.

وفي العراق وقعت وزارة النفط عقدا نهائيا مع كونسورتيوم يضم شركتي شتات اويل النرويجية ولوك اويل الروسية لتطوير حقل نفط كبير جنوبي العراق، ويحصل الكونسورتيوم على رسوم قدرها ١,١٥ دولار عن إنتاج كل برميل نفط وبمستوى مستهدف للإنتاج يبلغ ١,٨ مليون برميل يوميا وفقا للعقد. يذكر أن حقل غرب القرنة الواقع بمحافظة البصرة يعد احد اكبر الحقول النفطية العراقية ويضم مخزونا يقدر بنحو ١٣ مليار برميل.

كما أبرمت وزارة النفط اتفاقا نهائيا لتطوير حقل الحلفاية مع شركات النفط الوطنية الصينية (سي.ان.بي.سي) وتوتال الفرنسية وبتروناس الماليزية، وتقدر احتياطيات حقل الحلفاية الواقع في جنوب العراق بنحو ٤,١ مليار برميل، وتملك سي.ان.بي.سي حصة أغلبية في المشروع.

وأبرمت وزارة النفط العقد النهائي لتطوير حقل "بدرة" الواقع في محافظة "واسط" جنوب بغداد مع ائتلاف يضم أربع شركات ماليزية وروسية وكورية وتركية. وينص عقد استثمار الحقل على إنتاج ١٧٠ ألف برميل يوميا ويحصل الائتلاف المستثمر على ٥ دولارات و ٥٠ سنتا عن البرميل الواحد، والائتلاف الفائز بتطوير هذا الحقل يتكون من شركات "كاز كروم" الروسية بنسبة ٤٠ ٪ و"تي اي بي أو" التركية بنسبة ١٠ ٪ و"كوكاز" الكورية بنسبة ٣٠ ٪ و"بتروناس" الماليزية بنسبة ٢٠ ٪.

أما في السعودية فقد قال التقرير ان شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو السعودية" تقوم حالياً بمراجعة وفحص العروض المقدمة من شركات الهندسة العالمية، حيث تعتزم أرامكو السعودية إرساء العقود قبل نهاية شهر آذار المقبل. وكانت ثلاث شركات قد رفعت عروض الهندسة والإنشاء (EPC) لمشروع تطوير السفانية بتاريخ ١١ يناير كانون الثاني الماضي، وسيتولى الفائز في المشروع بناء منصتين جديدتين في البحر، وتحديث تسع أخرى قائمة علاوة على بناء خطوط أنابيب في المشروع،كما يشمل العقد أيضاً توريد وإنشاء كوابل بحرية بقيمة تصل إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار .

واضاف التقرير: ان أرامكو السعودية وكونوكو فيليبس الأمريكية قامت بتمديد مهلة تقديم العروض لوحدة معالجة المواد الصلبة بمصفاتهما المشتركة في ينبع والتي ستبلغ طاقتها الإنتاجية ٤٠٠ ألف برميل يوميا، حيث أصبح الموعد النهائي بتاريخ ٢٢ آذار بدلا من ٢٨ شباط مشيراً الى ان شركة كيه.بي.ار الأمريكية أتمت وضع تصميم المصفاة ووزعت المناقصة على ١١ حزمة للأعمال الهندسية والتوريدات والبناء. وقدم مقاولون سعوديون عروضهم لخمسة عقود أخرى تشمل وحدة تكويك ومنشأة خام ووحدة بنزين ووحدة للتكسير بالهيدروجين ومجمع صهاريج، ومن المتوقع أن ترسي أرامكو وكونوكو كل العقود في آيار القادم .

رئيس غرفة تجارة وصناعة السليمانية : حجم التبادل التجاري بلغ اكثر من ٩ مليارات دولار في الإقليم

شهد اقليم كردستان خلال السنوات القليلة الماضية نشاطاً تجارياً لافتاً للنظر في ظل كساد وسبات القطاعات الاقتصادية الاخرى.
(المدى الاقتصادي) حاورت رئيس غرفة تجارة وصناعة السليمانية حسن باقي حسن عن حجم النشاط التجاري في الاقليم والضوابط المتبعة في دخول السلع والبضائع التجارية.

حوار / المدى الاقتصادي

× ما طبيعة المشهد التجاري في إقليم كردستان ؟

.بالنسبة للقطاعات التي تتسم بالنشاط في اقليم كردستان نستطيع ان نقول: القطاع التجاري له اولوية حسب المشاريع التي اعلن عنها وتمت المصادقة عليها من هيئة الاستثمار حيث بلغ السقف المالي للإجازات التي منحت ٩ مليارات دولار بواقع اكثر من ١٧٠٠ مشروع ولكن هذا لايعني ان القطاع الخاص لم ينفذ مشاريع أخرى ، لذا فأن تركيز الحكومة حاليا الاهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي والصحي والسياحي لان القطاع التجاري يستطيع ان يتكفل به القطاع الخاص أما بقية القطاعات فتحتاج الى تدخل من الحكومة .

وفي ما يخص دخول الشركات الاجنبية فلدينا اكثر من ١١٠٠ شركة في الاقليم ونستطيع أن نقول: أن أغلبها شركات تركية وبشكل دقيق (٥٥٨) شركة تركية وتأتي بعدها الشركات الايرانية ، حيث بلغ عدد الشركات في السليمانية بلغ في أواخر ٢٠٠٨.٢٠٠٩ (١٤٥) شركة تركية ، وقد تزايد هذا العدد والسبب يرجع الى ان الحكومة التركية تشجع التجار الاتراك على الاستثمار والتصدير والعمل كشركات متعهدة في مجال البناء بينما سياسة الجارة ايران التوسع والمساندة ولكن الاشهر الستة الاخيرة شهدت حركة تجارية لافتة للنظر بين اقليم كرد ستان وايران عن طريق برويزخان وباشماخ بحيث بلغ مؤخراً ٧ مليارات والعدد في تصاعد فاذا قارن هذا التبادل التجاري مع السنوات السابقة نرى ان هذين المعبرين كان بحدود ٣ مليارات دولار.

× هل ان حجم التبادل التجاري بين الاقليم ودول الجوار على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى ؟

الحقيقة حالياً كل الشركات ترغب بالاستثمار في العراق عموماً و في اقليم كردستان تحديدا لذلك هي تخلق التسهيلات الضرورية وتعمل الدعايات في سبيل إيصال السلعة للمستهلك الامر الذي خلق أجواء من التنافس بينهما والكثير ممن يتصور ان الدخول في هذا القطاع سهل والحقيقة انه عكس ذلك ، لانه يحتاج إلى الكثير من رأس المال للاستثمار فيه لذا أرى ان الوقت قد حان للشركات ورجال الاعمال بتغيير هذا النوع من الاستثمار. وصحيح ان التاجر يبحث عن الارباح السريعة كون المشاريع الصناعية والزراعية تكون ارباحها مؤجلة وتأتي بعد ثلاث او اربع سنوات وهذه أحد الاسباب التي جعلت من التجار يلجؤون الى القطاع التجاري .

والمشكلة الاخرى التي تواجهنا في هكذا نوع من المشاريع انها تحتاج الى مكننة حديثة وأيد عاملة ماهرة وتقنية عالية وتكنولوجيا حديثة ، وهذه العناصر غير متوفرة في اقامة المشاريع الصناعية . وهناك مشكلة أكبر تتعلق بالبنوك ففي السابق كان البنك الصناعي يدعم المشروع بما يقارب ٧٠٪ كرأس مال في حين الان البنوك متوقفة عن الدعم لذلك نرى ان المشاريع الصغيرة لا تستطيع الدخول بمنافسة مع المشاريع الكبيرة ، مايدعونا الان لتفعيل دور المصرف الصناعي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبصراحة أقول ان الحكومة اذا لم تتدخل فالقطاع الخاص لايستطيع تحمل المسؤولية .

اضافة الى الاسباب التي ذكرتها نرى كل مواطن يملك مالاً تراه يبحث عن فرصة ربح سريعة وفي وقت قياسي وهذا مبدأ مشروع ، وفي زمن النظام السابق كان أغلب التجار يبحثون عن فرصة سريعة لتجميع أموالهم بدافع من الخوف ونتيجة للسياسة القمعية حتى أصبح المواطن يضطر الى عدم تسجيل أي شيء بأسمه خوفا من المصادرة هذا المفهوم بقي سائداً في سياسة التجار كذلك العقوبات الاقتصادية الذي فرضت على العراق في السابق كان لها أثر سلبي حيث ركزت الحكومة على الاهتمام بواردات الكمارك كونها المصدر الاساسي لتمويل ميزانية الإقليم لذلك تم التركيز على القطاع التجاري اعتمادا على الواردات التي تأتي من الكمارك وهذه السياسة تم العمل بها من سنة ١٩٩٢ الى ٢٠٠٣ حيث تم الاعتماد على الواردات المستحصلة من الحكومة المركزية كل هذه الاسباب مجتمعة جعلت القطاعين الزراعي والصناعي يرزحان تحت وطأة المنافسة والبنك الصناعي توقف عن الدعم هذه كلها مشاكل حالت دون تطور القطاعين الزراعي و الصناعي .

×ما الضوابط المتبعة على الاستيرادات التجارية في الاقليم ؟

الحقيقة لابد من تفعيل القانون ، ففي السابق كانت هناك قوانين ولكن غير مفعلة كالمواصفات العراقية لهذه الحاجة معروفة سابقا ولكن منذ نحو سنة أو أكثر تم تفعيل جهاز التقييس والسيطرة النوعية لذا فنحن أول من حصل على اجازة صادرة من هذا الجهاز من أجل تشجيع التجار الاخرين ، وذلك لعدم وجود ثقافة تجارية لدى التجار في الاقليم من حيث شهادة المنشأ والشهادة الصحية ، وبعد فترة أصبحت الامور طبيعية في التعامل التجاري لدى التجار كافة.

الان المواصفات العراقية فعلت وتطبق على الحدود ولابد للتاجر ان يحضر شهادة SGS وهي شركة عالمية فاحصة مستقلة ومراكزها موجودة في اغلب دول العالم فالكادر الذي يقوم بفحص البضاعة يذهب الى الشركة كونها طرفاً ثالثاً ويتم فحص جميع النماذج ولكن المشكلة الرئيسة التي نواجهها هي كل المراكز الحدودية في ابراهيم خليل وحاج عمران هذا النظام مفعل ما عدا الحدود العراقية لم تفعل بها هكذا أنظمة أي ان البضاعة التي تدخل من ربيعة وطربيل وأم قصر ، حيث ان البضاعة التي تدخل من خلالها يكون فحصها سطحياً سواء أكانت مواد غذائية أم أدوية أم مشروبات أم سكائر ، حيث استحدثت لجان جديدة لفحص المواد الاخرى كالمواد الإنشائية، كذلك لابد من استحداث المواصفات العراقية لانها تعاني من القدم اضافة الى ان هناك مواداً جديدة استحدثت غير موجودة في المواصفات العراقية مثل (شراب ريد بيل).

الاقتصادي | العدد (1719) السنة السابعة - الثلاثاء (9) شباط 2010

الاتحاد الأوروبي يحاول إقرار ستراتيجية اقتصادية للخروج من أزمته

بروكسل / (اف ب)

يسعى الاتحاد الاوروبي لانطلاقة جديدة الاسبوع المقبل بمناقشة ملامح حكومة اقتصادية تتولى تنسيق سياسات الدول الاعضاء بعدما هزته ازمة العجز في الميزانية اليونانية واضعفته الانطلاقة المتعثرة لمؤسساته الحديثة.

ودعا رئيس الاتحاد الاوروبي هيرمان فان رومبوي الى هذه القمة معتزما عبرها الشروع في وضع بصماته على نهج الاتحاد الاوروبي بعدما بقي في الظل منذ تسلم مهماته في كانون الاول الماضي .

وستشكل هذه القمة اختباراً أولاً للرئيس الجديد في وقت تجد فيه القيادة الاوروبية المنبثقة من معاهدة لشبونة صعوبة في اثبات فاعليتها.

وقال موظف اوروبي كبير "انه قلق جراء الكلام الذي يسري بشأن انحطاط اوروبا".

وتطمح اوروبا بعدما وضعها الانكماش الاقتصادي في وضع هش، الى تحديد ستراتيجية جديدة للتنمية في السنوات العشر المقبلة ستطلق عليها اسم "الاتحاد الاوروبي ٢٠٢٠"، تتمحور بخصوص الاستثمار في مجالات مثل البحث والتكنولوجيات الجديدة والسيارات الاقل تلوثا. والمطلوب استبدال "ستراتيجية لشبونة" التي اطلقت العام ٢٠٠٠ وسط ضجة اعلامية، وكان هدفها ان تجعل من الاتحاد الاوروبي في غضون عقد اقتصاد المعرفة الاكثر حيوية في العالم. ويجمع الكل على انها فشلت لجملة اسباب ابرزها عدم وجود آليات ملزمة. ولن يتم اقرار الستراتيجية الجديدة في صيغتها النهائية الا في حزيران المقبل ، غير ان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاوروبي سيتفقون غداً الخميس على المبادىء الرامية الى تعزيز تنسيق الخيارات الاقتصادية الكبرى في ما بينهم ومع الاتحاد الاوروبي.

وستكون هذه الستراتيجية مكملة لميثاق الاستقرار الذي يقتصر على مراقبة العجز في الميزانيات.

وحض فان رومبوي على بذل "جهد جماعي" لتخطي الضعف في النمو وحذر اخيرا من ان المطروح على المحك هو "استمرار" اوروبا ونموذجها الاجتماعي.

ويتوقع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قيام "الحكومة الاقتصادية للدول الـ٢٧" التي تدعو اليها باريس منذ سنوات من دون جدوى.

ولضمان التزام الدول الاعضاء الخط المشترك الذي سيتم تحديده، طرحت الرئاسة الاوروبية للاتحاد في فترة ما فكرة اعتماد "اجراءات تصحيحية" مثل تغريم هذه الدول بالحد من بعض المساعدات الاوروبية لها، غير انه تم التخلي عن خيار العقوبات هذا بعدما اثار احتجاجات كثيرة ولا سيما من برلين.

وقال دبلوماسي اوروبي، "تصوروا دولة اوروبية يقول لها الاتحاد الاوروبي: اذا لم تقومي بهذا الاصلاح او ذاك، سوف تفرض عليك عقوبات! هذا كفيل حمل الرأي العام على معاداة اوروبا واي اصلاحات".

ويبقى اجراءان ممكنان هما مكافأة الدول التي تلتزم التعهدات بمنحها مزيدا من الاموال من الاتحاد الاوروبي، وان تضطلع الدول الاوروبية مداورة بدور الشرطي في ما بينها.

وسيكون في وسع المفوضية الاوروبية ايضا توجيه تحذيرات للدول التي لا تحترم الالتزامات المشتركة، غير ان البلدان تعتزم في نهاية المطاف الاحتفاظ بالسيطرة للحد من قدرة بروكسل على التدخل في شؤونها، ما يولد شكوكا في جدوى الالية الجديدة.

ومع تفاقم الازمة الاقتصادية التي نشأت في جنوب اوروبا وتحديدا في اليونان وانتقلت الى اسبانيا والبرتغال بسبب الشكوك بشأن قدرة هذه البلدان على تسديد ديونها، بات من الملح المضي قدما لتحفيز النمو وترسيخ اللحمة الاقتصادية داخل الكتلة الاوروبية وخصوصا داخل منطقة اليورو.

وستترقب الاسواق غداً الخميس في ختام القمة صدور رسالة مطمئنة عن الدول الـ٢٧ في وقت باتت مسألة تقديم مساعدة مالية اوروبية لاثينا تطرح في شكل اكثر الحاحا يوما بعد يوم.

تقرير: ٩٦ مليار دولار استثمارات خليجية في الشرق الأوسط

دبي / وكالات

قال تقرير اقتصادي نشر الاسبوع الماضي إن الاستثمارات الخليجية في دول حوض البحر المتوسط بلغت نحو ٩٦,٧ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، شملت نحو ٧٠٠ مشروع استثماري لتكون دول التعاون ثاني اكبر مستثمر بالمنطقة بعد أوروبا. وأرجع التقرير الذي أعدته شبكة "أنيما انفستمنت نيتورك" هذا النمو المطرد للاستثمار الخليجي في المنطقة إلى "استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لاسيما في المجال العقاري وقطاع السياحة." وأوضح التقرير أن "التكامل بين احتياجات وموارد أوروبا ودول مجلس التعاون والبلدان المتوسطية يدعو إلى وضع أنموذج مندمج للتعاون الخليجي الأوروبي المتوسطي على غرار التعاون الثلاثي القائم بين اليابان والصين وتحالف بلدان جنوب شرقي اسيا." كما اقترح تقرير الشبكة التي تضم ٧٠ وكالة استثمارية حكومية، "إرساء علاقات تعاون تقوم على الثقة مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة الكفيلة وحدها بإحداث نشاط مكثف ذي قيمة مضافة عالية والقادرة على توفير اماكن العمل المطلوبة لمكافحة البطالة خلال السنوات الـ٢٠ المقبلة." وجاء في التقرير الذي بثته وكالة الأنباء الكويتية أن "مثل هذا التعاون الثلاثي الاقتصادي والاستثماري يتحقق من خلال بادرة اقتصادية في المتوسط تجمع بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطية تقوم على اعتماد ميثاق للاستثمار المستدام في المتوسط."

توقعات باستمرار تهاوي المصارف الأمريكية هذا العام

دبي / وكالات

توقع متخصصون استمرار تساقط المصارف الأمريكية للعام ٢٠١٠، برغم مؤشرات تعافي الاقتصاد، وسط توقعات أن يشهر قرابة ٢٠٠ مصرف إفلاسهم العام الحالي.

ويقول محللون إن مخاطر الديون الهالكة لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، تهدد القطاع المصرفي، الذي شهد العام الماضي إغلاق ١٤٠ مصرفاً، جراء الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في ٢٠٠٩. وسيصل حجم خسائر دافع الضرائب جراء إفلاس المصارف، التي سترتفع بنسبة ٤٣ في المئة عن العام الماضي، ٥٠ مليار دولار.

وبحسب ما أورد "ماركتووتش" عن غيرارد كاسيدي، المحلل المصرفي من "RBC Capital Markets" فإن ما بين ١٧٥ إلى ٢٠٠ مصرف معرض للانهيار هذا العام، وأن الرقم مرشح للارتفاع.

وستبلغ دورة الإفلاس هذه ذروتها عامي ٢٠١١ أو ٢٠١٢، وفق كاسيدي، مضيفاً: "سنرى فشل وتهاوي المئات من المصارف خلال هذه الدورة، ولسنا على يقين بتوقيت نهايتها."

وتابع المحلل الاقتصادي الذي كان ضمن أول من تنبأ بتزايد أعداد المصارف المفلسة: "إذا افترضنا أن الدورة تدوم لخمسة أعوام وبدأت أواخر عام ٢٠٠٧ أو في مطلع ٢٠٠٨، إذ لن تنتهي حتى ٢٠١٣."

ويرى المحللون أن المصارف المثقلة بديون هالكة منذ ذروة أزمة الائتمان لن تخرج من نفق الإفلاس برغم تعافي ونمو الاقتصاد.

وقال فرد كانون المحلل المصرفي في "Keefe، Bruyette & Woods": هناك قول مأثور في هذا القطاع بأن الديون الهالكة صناعة الأوقات الطيبة.. الديون الهالكة التي تهوي بالمصارف الآن قدمت عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، إبان ازدهار قطاع العقارات."

واضاف : "ما لم ترتفع قيمة العقارات أو العقارات التجارية بنحو ٥٠ في المائة خلال الـ١٢ شهراً المقبلة، فإضافة نقاط عدة إجمالي الدخل العام لن تحول الديون الهالكة إلى أخرى جيدة."

وشهد شهر كانون الأول الماضي إفلاس ١٥ مصرفاً أمريكياً وتوقع كانون أن يتجاوز عدد البنوك التي ستغلق أبوابها هذا العام تلك التي أفلست العام الفائت وبلغت ١٤٠ مصرفاً، كلفت مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية قرابة ٣٦,٤ مليار دولار، ويتوقع أن ترتفع إلى ما بين ٤٩ مليارا إلى ٥٦ مليارا، هذا العام.

وفي شهر أيلول الماضي دعا صندوق النقد الدولي حكومات العالم للاستعداد لمواجهة موجة انهيارات وخسائر جديدة في المصارف، إلى جانب شطب لقروض متعثرة تصل قيمتها إلى أكثر من ١,٥ ترليونات دولار، وهي مرشحة للتزايد بالتوازي مع ارتفاع معدلات البطالة والعجز عن تسديد الالتزامات المالية حول العالم.

وقال الصندوق، في تقرير أصدره من مدينة أسطنبول التركية قبل اجتماعه السنوي، إن القلق في أسواق المال العالمية قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومات وعودة النمو - وإن بشكل محدود - مضيفاً أن مسار التعافي المالي لن يكون خالياً من المطبات والعقبات الكبيرة.

وزراء مالية مجموعة السبع يناقشون في كندا تحفيز الاقتصاد

كندا / رويترز

ركز وزراء مالية ورؤساء المصارف المركزية في دول مجموعة السبع نقاشاتهم على التدابير الواجب اتخاذها لتحفيز عملية النهوض الاقتصادي واستقرار الاسواق، وذلك أثناء اجتماعهم في شمال كندا السبت الماضي .

وستعطى أولوية خلال المحادثات للقلق المتزايد بسبب الدين في منطقة اليورو وسعر اليوان الذي اتهمت الصين بابقائه ضعيفا بشكل متعمد لاعطاء دفعة لصادراتها الى الغرب.

وأثار وضع المالية العامة في اسبانيا والبرتغال قلقا اذ يخشى المستثمرون من ان يصبح وضعهما مثل وضع اليونان.

ووضعت اليونان تحت مراقبة صارمة من قبل الاتحاد الاوروبي، للتحقق من انها تطبق خطة ترمي الى خفض العجز العام المقدر بـ١٢،٧٪ من اجمالي الناتج الداخلي في ٢٠٠٩ الى اقل من ٣٪ في ٢٠١٢. وقدر العجز في البرتغال بـ ٩،٣٪ العام الماضي في اعلى مستوى له منذ ١٩٧٤.

وقال وزير المالية الكندي جيم فلاهرتي للصحافيين: "انها مسألة تعني اساسا الاتحاد الاوروبي وفي الواقع فان عددا من الدول الممثلة هنا اليوم هي من دول الاتحاد، فهذا امر يعنينا جميعا واني واثق من اننا سنبحث هذه النقطة اليوم وغدا".

من جانبه قال المتحدث باسم مجموعة المصارف المركزية الرئيسة جان كلود تريشيه: ان العجز والدين الكبيرين في بعض الدول "يزيد الاعباء" على السياسة المالية وينعكس سلبا على استقرار الاتحاد الاوروبي.

واوضح الوزير الكندي ان "مباحثات مطولة" ستتناول سعر صرف العملة الصينية واضاف "انها نقطة لا يمكننا تجنبها لانها مسألة تعني مجموعة العشرين وهي تهم ايضا الدول الصناعية الكبرى الممثلة في مجموعة السبع".

ويشكل سعر صرف اليوان الذي تتعمد الصين ابقاءه ضعيفا منذ منتصف العام ٢٠٠٨ معضلة بالنسبة الى الدول الغربية التي تتهم بكين باللجوء الى هذه الخطة لاعطاء دفع لصادراتها.

ومع عملة محلية ضعيفة، نجحت الصين في ان تحافظ على سعر زهيد لصادراتها مع الغرب التي زاد حجمها، وقدر فائض الصادرات الصينية في ٢٠٠٩ بـ١،١٩٦ مليار دولار. وبدأ مندوبو مجموعة السبع مباحثاتهم رسميا مساء الجمعة في مطعم فندق في اكالويت، وانضم الى ممثلي كل من كندا والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا واليابان وبريطانيا والمانيا، مسؤولون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمفوضية الاوروبية.

وتسعى مجموعة السبع الى الحفاظ على موقعها مع اتساع نفوذ مجموعة العشرين لتصبح اول منتدى اقتصادي عالمي. وتحوم شكوك متزايدة حول اهمية مجموعة السبع خصوصا مع تصاعد قوة الصين التي ستصبح الاقتصاد الثاني عالميا هذه السنة.

وبرغم ان اقتصادات مجموعة الدول السبع مستقرة نوعا ما وسط الازمة المالية العالمية، تروج الدول الصناعية السبع لسياسات مالية وتنوع اقتصادي.

ويدور خلاف بينها بشأن الالية الواجب اتباعها لوضع ضوابط خاصة بالقطاع المصرفي.

الى ذلك قال جون ليبسكي نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ان "هناك اتفاقا واسعا بخصوص مبادىء اساسية"، وصرح لوكالة فرانس برس "هذا لا يعني ان على الجميع ان يفعلوا الشيء نفسه في الوقت نفسه لكن يجب ان يكون هناك تناسق وتماسك". وتواجه ايطاليا ضغوطا بسبب دينها العام الكبير في حين لا تزال الولايات لمتحدة واليابان وبريطانيا تقترض بمستويات غير مسبوقة.

في غضون ذلك قال وزير المالية الياباني ناوتو كان لنظرائه في مجموعة السبع ان طوكيو تركز على اقتصاد الصين نظرا لانه يبدي بوادر تكون فقاعة.

وأضاف: أن وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة السبع أجروا نقاشا مطولا بشأن المشاكل المالية لليونان أثناء غداء عمل الجمعة الماضية في مستهل اجتماع مدته يومان في بلدة اكلوت بشمال كندا.

أوضح ان تركيز اليابان ينصب على اقتصاد الصين لوجود بعض علامات لتكون فقاعة" مضيفا أنه لم تصدر اعتراضات عندما شرح وجهة نظر طوكيو بأهمية استقرار النمو الصيني.

ولم يذكر ان كانت المحادثات تناولت العملة الصينية اليوان. وتواصل بكين مقاومة ضغوط شركائها التجار الرئيسيين للسماح لليوان بالارتفاع مكررة وجهة نظرها القائلة بأن الاستقرار في صالح الجميع.

وقال كان: ان المسؤولين الماليين ناقشوا أيضا المتاعب المالية لليونان وخصصوا جانبا كبيرا لحجم الدور الذي يمكن أن يضطلع به كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي لايجاد حل للمشكلة.

وأضاف: أن فرنسا طرحت مقترحها لاصلاح مجموعة السبع كأساس للنقاش لكن المجتمعين لم يتوصلوا الى اتفاق في هذا الصدد.

أزمة تويوتا تمتد لتشمل سيارات "ليكزس" الهجينة

طوكيو / وكالات

امتدت أزمة الأعطال الفنية في سيارات "تويوتا" لتشمل سيارات ليكزس الهجينة، وهي الأحدث في أسطول هذا الطراز، وفقاً لما أعلنته الشركة الخميس الماضي، في إشارة إلى تزايد قائمة السيارات التي تعاني من مشاكل في نظام المكابح الداخل في سياراتها.

وقالت الشركة إنها تفحص نظام المكابح في سيارات ليكزس، إضافة إلى الطراز الياباني من السيارة والذي يحمل اسم "ساي" Sai، لأن هذين الطرازين يستخدمان نظام المكابح نفسه المستخدم في سيارات تويوتا بريوس ٢٠١٠.

وأوضحت تويوتا أنها بدأت باستدعاء هذين الطرازين برغم أن الشركة لم تتلق أي شكاوى تتعلق بنظام المكابح فيهما.

وكانت لجنة الكونغرس الأميركي للطاقة والتجارة قد طلبت من شركة تويوتا موتور تقديم إفادة للكونغرس بشأن قضية المكابح المتعلقة بالطراز الأخير من سيارتها بريوس الهجينة.

وأرسل رئيس اللجنة هنري واكسمان ورئيس اللجنة الفرعية، بارت ستوباك، رسالة تتضمن ذلك الطلب يوم الأربعاء الماضي إلى مدير شركة تويوتا في أميركا الشمالية يوشيمي إينابا، وفقاً لما ذكرته الإذاعة اليابانية.

وتقول الرسالة إن هناك تساؤلات بخصوص أداء المكابح في سيارة تويوتا بريوس طراز ٢٠١٠ وطلب من شركة تويوتا إبلاغ الكونغرس بشأن تلك التساؤلات. وتطالب الرسالة تويوتا أيضا بتوضيح ما إذا كانت هناك علاقة بين مشكلة المكابح في بريوس والحوادث التي سجل فيها ازدياد غير مقصود في السرعة في طرز تويوتا الأخرى.

وكانت الشركة قد أضافت مؤخراً سيارات بريوس الهجينة إلى قائمة السيارات التي تعاني من مشكلات فنية والتي قد يتم سحبها هي الأخرى من الأسواق لعيوب فيها.

فقد أعلنت شركة صناعة السيارات اليابانية استدعاء ثمانية موديلات مباعة بشكل رئيسي في الولايات المتحدة وأوروبا بسبب وجود عيب في بدالة السرعة قد يسبب بقاء الدواسات في موضع ضغطها.

وأسفر استدعاء تويوتا موتور لسياراتها في الولايات المتحدة وأوروبا عن تقلص أرباحها بنحو ملياري دولار،

كما انخفضت مبيعات الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر يناير/كانون الثاني بحدود ٨,٧ في المئة، إذ بلغت مبيعات شركة تويوتا ٩٨٧٩٦ سيارة، بحسب أرقام المبيعات اليومية.

وجاء ذلك بعد تعليق الشركة لمبيعات بعض طرزها في السادس والعشرين من الشهر نفسه، حيث أوقفت مبيعات ٨ طرز بسبب مشكلات في مبدل السرعة، وتشكل الطرز الثمانية نحو ٦٠ في المئة من إجمالي سيارات الشركة.

الاقتصادي | العدد (1719) السنة السابعة - الثلاثاء (9) شباط 2010

ارتفاع أسعار الفائدة على القروض . . .

هل هي تعظيم لأرباح المصارف . . أو كاهل على المقترضين؟

الخبير الاقتصادي عمار رفعت احمد

مدير عام مصرف الرافدين

■ استطلاع / سعاد الراشد

ارتفاع اسعار الفائدة على القروض والسلف في المصارف الحكومية مثار جدل المستفدين منها ، ومحل اعتراض وانتقاد الخبراء والمتخصصين ، حيث ذهب البعض منهم الى سعي المصارف الى تحقيق أرباح على حساب المستفدين من هذه القروض .

(المدى الاقتصادي) استطلعت آراء المستفدين والمصرفيين والخبراء بشأن جدوى ارتفاع اسعار الفائدة على القروض والسلف الممنوحة من قبل المصارف الحكومية .

سلف فوائدها عالية:

المواطن عبد الله احمد عبدالله يرى ان أسعار الفائدة على السلف المقدمة للموظفين عالية جدا لان الكثير من المواطنين يعتمد في السكن على الايجار وهو بمثابة نصف للمعيشة .
والسلفة لا تغطي تكلفة مشروع بالغرض ، لان خمسة ملايين لا يمكن ان تكفي ، مطالباً برأس مال اكثر من ١٥ مليون دينار .

مشاريع مربحة للدولة:

أما المواطن كامل محمد فيرى ان السلف المقدمة من الدولة ليس في صالح المواطن وانما هي عبارة عن مشاريع مربحة للدولة تقدمها بصورة سلفة لتحقيق الارباح بأسعار فائدة عالية التي ترهق كاهل الموظف أو المتقاعد اضافة الى ذلك هناك الكثير من الشروط التعجيزية وخاصة في ما يتعلق بقروض البناء حيث تشترط ان يكون المقترض لديه قطعة أرض .

فوائد مشروعة لأن المصارف حكومية:

اما حيدرعلي سلمان فأكد على ان الفوائد المترتبة على سلف الموظفين وان كانت عالية الا انها لا تدخل في مجال الحرام لانها من مصارف حكومية وتذهب الى المصلحة العامة في حين المصارف الاهلية التي تأخذ الفوائد فيها إشكال شرعي .

آفة للفساد الاداري:

جاسم مهدي البياتي قال: ان قضية السلف وفوائدها العالية جداً مقارنة بدول الجوار لا تشجع المواطن على التعامل معها ، مضيفا ان طرقهما محفوف بالفساد الاداري حيث يتم التساوم من قبل بعض النفوس الضعيفة الذين يرون ان يستقطع جزء من السلفة مقابل مبلغ من المال اضافة الى البروقراطية والمحسوبية في عملية منحها .

توفير مواد البناء بدل قروض الاسكان:

علي فاضل كاظم يقترح بدل ان تكون هناك قروض وسلفة ذات فوائد عالية وخاصة التي تتعلق بالسكن يرى من الاجدى توفير مواد البناء وبأسعار مدعومة من الدولة حتى لا يضطر المواطن للشراء من السوق السوداء وبأسعار خيالية.

سياسات اقتصادية غير مترابطة:

وأوضح الخبير الاقتصادي عمار رفعت أحمد ان أسعار الفائدة لسنة ٢٠٠٧ نتيجة للظروف الامنية المتردية كانت في مرتفعة ولكنها بدأت بالانخفاض وخاصة في ما يتعلق بالودائع حيث بلغت في المصارف الحكومية ٤٪ في حين بلغ سعر الفائدة في المصارف الاهلية ٦٪ الى ٧٪ ، وهذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب الوضع الامني المتراجع آنذاك ، وكما نعرف ان رأس المال جبان لذلك فأن أغلب رؤوس الاموال غادرت العراق.
واشار أحمد الى وجود فرص استثمارية جديدة مثل سوق العقار

× خبير اقتصادي: لابد من توفير سعر فائدة مجز خصوصاً وانها اموال عائدة إلى الدولة.

الذي يعد في العراق أفضل من الخليج لافتاً الى ان التضخم في العراق محدد وليس عاماً ، بمعنى انه ليس كل الاسعار هي في ارتفاع فهناك الكثير من الاسعار استقرت من سنة ٢٠٠٣ الى سنة ٢٠١٠ مبيناً انه عندما ارتفعت أسعار الوقود مرة واحدة حيث بلغت ٤٥٠ ديناراً للتر الواحد بقيت على الثبات وكذلك اسعار السلع المستوردة هي كذلك بقيت ثابتة.
وأوضح ان أسعار العقارات والايجارات والنقل في ارتفاع مستمر وهذا لا نستطيع ان نطلق عليه تضخماً عاماً وانما تضخم محدود الذي يلامس عادةً الطبقات العامة من الشعب اي ان ٨٠٪ من المجتمع لايوجد عنده سكن ، وبالتالي ان الكثير من الطبقات تتأثر بالتضخم ولايوجد عندهم مدخرات حيث ان أغلبها ذاهبة الى الايجار مشيراً الى ان النوع الاخر من المجتمع لديه مدخر في المصرف بنسبة ٤٪ ولا تعني له شيئاً ولا تغطي التضخم خصوصا وان هناك فرصاً استثمارية أخرى توفر له عائداً أعلى كالاستثمار في القطاع الخاص والقطاع التجاري حيث توفر له عائداً أكبر من أسعار الفائدة بكثير خصوصا وان انتقال رؤوس الاموال بين الدول باتت في غاية السهولة في سبيل ايجاد فرصة استثمارية أفضل وكلها عوامل مشجعة لان الفائدة لا تغطي التضخم بعكس ما كان معمولاً في زمن النظام السابق حيث كانت تتسم بالصعوبة لوجود مراقبة على التحويل الخارجي حيث كان النظام في البنك المركزي يتعامل بقوانين صارمة من قبل الدولة وكلها تدخل ضمن تخريب اقتصاد البلد.
وقال أحمد : الان باتت الامور سهلة لذا من المفروض توفير فرصة استثمارية جيدة للمدخر العراقي بحيث تغطي التضخم وإلا سوف يذهب الى فرصة أخرى لان سعر الفائدة لا يغطي مستوى التضخم وهذا يعود بمردود سلبي على المصارف لان خروج الاموال يقلل حجمها في المصارف ، كحجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية ، بحيث ان ساعات قليلة في الامارات تعادل ثلاثة أشهر في سوق العراق وعلى مستوى القطاعات وهذا يعود الى ان السياسة الاقتصادية في العراق غير مترابطة

×مدير عام مصرف الرافدين :ان ارتفاع سعر الفائدة يقلل من التنمية وسيجعل المقترضين يعزفون عن الاقتراض الاستثماري

حيدرعلي سلمان

كامل محمد

حيث ان هناك دول مشابهة لظروفنا الاقتصادية تعطي على الوديعة ١١٪ او ١٠ ٪ ، في حين في العراق كان في سنة ٢٠٠٣ الى سنة ٢٠٠٥ سعر الفائدة ١٠٪ والعملة العراقية في ارتفاع أي ان المواطن يربح مرتين أما الان العملة شبه مستقرة وبالمقابل سعر الفائدة ٤٪ اي تكاد تعادل ماموجود بالاردن .
واضاف: ان المواطن لاينظر الى المال على أنه دينار عراقي ويود المحافظة عليه، بل يراه قضية ربحية مشيراً الى ان حجم الاموال في البنوك الحكومية بما يعادل ٩٤٪ فيما يكون حجمها ٦٪ في المصارف الاهلية وطالب بتخفيض سعر الفائدة على القروض كافة .
ودعا الى الاستفادة من دول مشابهة لنا وبنفس ظروفنا لافتاً الى التجربة الامارتية فضلاً عن تجارب دول أخرى في العالم لانه من غير الممكن أن نخلق تجربة عراقية ونضع المواطن ضحية لهذه على سبيل المثال تركيا تعاني من تضخم مأهول فعندما تذهب الى تركيا ترى مئة الف عراقي تعادل مئة دولار، في السنة الاخرى ترى مليون دينار تعادل مئة دولار في حين ان أسعار الفائدة في البنك على الودائع في البنوك التركية تغطي التضخم الحاصل أي ان المواطن لايخاف الخسارة لان سعر الفائدة عالٍ بحيث يغطي الانخفاض في سعر الليرة التركية في حين في العراق سعر الفائدة ثابت والتضخم يأكل راس المال في المصرف بحيث الدينار يفقد قيمته في الادخار مضيفا لحماية المواطن من التضخم لابد من تفعيل السياسة الضريبية لحماية رؤوس الاموال اضافة الى ان هناك الكثير من الايجابيات منها ان الاحتياطي النقدي تجاوز حاجز الـ ٤٠ مليار دولار ، فضلاً عن خفض الديون .

ارتفاع أسعار الفائدة يقلل من التنمية:

في حين قال المدير العام لمصرف الرافدين عبد الحسين الياسري : ان أسعار الفائدة من الادوات التي تتبعها البنوك المركزية لغرض زيادة عرض النقد أو نقصانه فكلما كانت الفائدة مرتفعة يكون هناك نقصان في عرض النقد وكلما كان انخفاض في سعر الفائدة يكون هناك زيادة في العرض اضافة ان البنك المركزي في بداية سبعينيات القرن الماضي بدأ برفع سعر الفائدة بشكل يصل الى ٢٣٪ ونحن شبه ملزمين بان نتجاوب مع ارتفاع سعر الفائدة لان البنك المركزي مسؤول مسؤولية كاملة عن السياسة النقدية وهذا ضمن السياسة النقدية ، و نحن كمصارف نعتقد ان ارتفاع سعر الفائدة يقلل من التنمية والسبب هو ان المقترضين لن يقبلوا على الاقتراض لغرض الاستثمار لان الشخص اذا كان يود ان يستثمر سوف يقوم بعمل جدوى اقتصادية ويضع تكاليف الاقتراض التي هي مدة خدمة الدين (الفوائد) بنظر الاعتبار لذا فتكون أرباحه قليلة والفوائد عالية الامر الذي يجعله يحجم على الاستثمار .
وأضاف الياسري : انه للوهلة الاولى هناك من يعتقد اننا نستفيد من ارتفاع سعر الفائدة ولكن اذا لم يقبل الناس على التداول والاقتراض تبقى المبالغ مكدسة، من الناحية الثانية ان الاشخاص الذين يودون ان يستثمروا ولديهم الاموال الكافية سوف لن يستثمروا اذا شاهدوا ان سعر الفائدة عالٍ، لذا فهم يتجهون الى المصارف لايداعها والحصول على اسعار فائدة عالية وقد طرحنا وجهة النظر هذه امام البنك المركزي لذا تبدلت وجهة نظر البنك المركزي حيث وصل سعر الفائدة الى ٤٪ و ٥٪ و٦٪ السلف والقروض ونمنح بالدولار الامريكي٧٪ في ما يخص القروض هذا يعني ان أسعار الفائدة انخفضت إلا أنها أعلى من اسعار الفائدة بالنسبة للعالم والسبب ان هناك نوعين من العملات في العالم عملات مستقرة مثل الدولار وعملات متذبذبة مثل العملة العراقية فالفرق هو استخدام المال زائد المخاطرة فالمخاطرة في أسعار الفائدة بالنسبة للعملة العراقية كبير جدا ونقصد بالمخاطرة نزول قيمة العملة او ارتفاعها واذا قال البعض ان هناك شبه استقرار هذا يرجع إلى ان المزاد في البنك المركزي هو من يحافظ على العرض والطلب وفي حالة توقف البنك المركزي سوف نلاحظ انخفاضاً بالعملة العراقية فلابد من رفع أسعار الفائدة ازاء هكذا ظروف مضيفا ان المستثمرين والمستهلكين يرون ان اسعار الفائدة مرتفعة إلا أن العملة التي تتذبذب بالارتفاع والانخفاض نرى ان المواطن يقترض افضل لانها تتذبذب لقلة قيمتها في حين سوف يشتري بها موجودات اخرى مثل قطعة ارض، سيارة قابلة للارتفاع ولذلك هو في كل الاحوال مستفيد. وبنسبة لقضية التضخم هو موجود في كل العملات يعني الدولار قبل عشر سنوات ليس بالدولار الان وكذلك الدينار العراقي التضخم حالة مستمرة واسباب التضخم الحادة منها كما حصل في العراق زيادة طبع العملات بشكل غير طبيعي.

الاقتصادي | العدد (1719) السنة السابعة - الثلاثاء (9) شباط 2010

البطاقة التموينية ضالة ذوي الدخل المحدود تسير في طريق مجهول !

■ تحقيق / حسن ناصر

شكلت البطاقة التموينية ملمحاً بارزاً من ملامح النظام الغذائي العراقي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ، وبعد عام ٢٠٠٣ شهدت تلكؤاً واضحاً في عملية التوزيع ما أثارت ردود أفعال شعبية وأخرى نخبوية ساخطة وسط عجز وزارة التجارة عن خلق انسيابية توزيعية معينة .

البطاقة التموينية اليوم لم تعد تسد رمق المواطن العراقي فمفرداتها ان وصلت فهي ناقصة لا تتعدى مادة او مادتين ، في ظل مسوغات تسوقها الوزارة حفظها المواطن عن ظهر قلب.

وآخر الغيث ان النية تتجه الى حجبها عن العوائل الميسورة من دون علاج لحالة التلكؤ التي رافقت مسيرة البطاقة التموينية.

محمد مصطفى (كاسب) يسكن بغداد الجديدة قال: منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى ألان ونحن نعمل بنظام البطاقة التموينية وبرغم كل ما يجري الا ان واقع الحال فرض إصدار البطاقة التموينية التي أصبحت لا تغطي متطلبات البيت العراقي ففي كل شهر نستلم مادة او مادتين لقد نسينا الكثير من مفردات البطاقة التموينية وفي مقدمتها (الرز، السكر، البقوليات) وفي كل شهر نستلم الدهن او الصابون وقد أصبحت البطاقة التموينية شيئاً بسيطاً جداً لا تعول عليها العائلة العراقية أتمنى ان يتم التعويض عن كل الشهور والسنين التي لم يتم تجهيزهم بمفردات البطاقة التموينية وعلى الوزارة تحمل مسؤولياتها.

الحاضرة الغائبة!

و يرى حسين صالح (مدرس اللغة العربية في إعدادية صلاح الدين) ان البطاقة التموينية هي الحاضرة الغائبة ففي الفترة الماضية كانت مفرداتها جيدة الا ان الوضع لم يستمر طويلاً ففي الأشهر الأخيرة أصبحت البطاقة التموينية مجرد ورقة وليس كما كانت عليه في السابق ولست ادري لماذا؟ هل هناك تجاهل او إهمال لهذا الموضوع المهم الذي يشكل حيزاً مهماً لكل العوائل العراقية فلا يخفى على الجميع اعتماد العائلة العراقية على مفردات البطاقة وما تشكله من أهمية كبيرة في المجتمع العراقي لكني اعتقد انه رفع تدريجي للبطاقة التموينية فهذه شروط صندوق النقد الدولي التي وافقت الحكومة العراقية عليها.

مفردات خجولة

الفنانة التشكيلية (فادية محمد) عبرت عن رأيها في هذا الموضوع قائلة: لقد أصبحت مفردات البطاقة التموينية مفردات خجولة وبسيطة ولا تشكل أي أهمية للمواطن العراقي الذي كان وما زال يعتمد اعتماداً كبيراً عليها فبعد سقوط النظام السابق وللأسف الشديد لم تتسلم أي عائلة عراقية مفردات بطاقاتها كاملةً بل كانت وما تزال مفردات مضحكة (بقايا حصة تموينية) وعلى الحكومة العراقية بصورة عامة ووزارة التجارة بصورة خاصة الاهتمام كل الاهتمام بالمواطن العراقي وتأمين مستلزمات وتطلبات الحياة اليومية والتركيز على الأوضاع المعيشية للفرد العراقي لا سيما في ظل التغيرات الحاصلة على الساحة العراقية وفي كل جوانبها المختلفة.

إن حضرت لا تعد!

المهندس (رضا محمد الشاوي) يصف البطاقة التموينية وحصة المواطن العراقي بأنها ان حضرت لا تعد وان غابت لا تفتقد ، ووجودها او عدمه أصبح شيئاً واحداً وان المواطن لا يعتمد عليها كلياً بعد عام (٢٠٠٣) فهي لا تمثل أي مطلب من متطلبات الفرد العراقي برغم أننا كنا نتوقع ان يحصل تغيير واضح في مفردات الحصة وذلك لان رياح التغيير قد طرأت على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية ، أما اليوم فنحن لا نرى أي جديد في مفردات الحصة التموينية بل على العكس هناك نقص واضح في الكثير من مفرداتها وأهمها (الرز والسكر) أطالب الوزارة ان تولي الموضوع اهمية كبرى لما يحمله من أهمية .

اما (أم حسين) ربة بيت في العقد الخامس من عمرها أكدت: ان الحصة التموينية تشكل وضعاً خاصاً للكثير من العوائل العراقية لا سيما في المناطق الشعبية التي تعتمد كلياً عليها فهذه المناطق الفقيرة تعتبر من مناطق الدخل المحدود لكن بعد سقوط النظام السابق تغيرت الموازين بشكل كلي فبعدما كنا نبيع الكثير من مفردات الحصة لكي نتمكن من العيش وممارسة الحياة اليوم نشتري الكثير من المواد الغذائية وخاصةً السكر والرز والشاي وحتى الطحين في أغلب الاحيان يكون غير صالح للاستهلاك الأمر الذي يجعلنا ان نشتري من السوق التجارية مايتسبب في كاهل يثقل أعباء العائلة العراقية.

وقال (أكرم عبود) موظف متقاعد: لنتحدث بطريقة موضوعية ولنتكلم عن الفترة التي سبقت البطاقة ثم ما بعدها قبل مرحلة العقوبات الاقتصادية ، حيث كنا نشتري المواد الغذائية من السوق وبأسعار معقولة من دون بطاقة ومن دون تحديد للكميات فالقدرة الشرائية للمواطن كانت مرتفعة والمواد متوفرة وأسعارها رخيصة والبطاقة التموينية جاءت بعد فرض العقوبات التموينية على العراق لتضمن وصول المواد الغذائية إلى المواطن الفقير طبعاً.

ويقول (يحيى حسين) كاسب: البطاقة التموينية طرحها النظام السابق لأسباب في تقديري تساعد على حفظ نظامه وتمكنه في الحصول على مواد غذائية وأدوية وأرصدة مالية لدعم نظامه على ضوء اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء ومن جانب آخر مكنته من الحصول على بيانات نظامية تفصيلية عن كل فرد وعن كل عائلة في حركتها ووجودها وتنقلها فضلاً عن المتغيرات الحاصلة بين الحين والآخر كالزواج والولادة والوفاة والموقف من الخدمة العسكرية وقد ركز النظام السابق على هذه الفقرة وقد أصدر في وقتها عقوبات شطب البطاقة التموينية في ما يخص أفراد العائلة الذين لم يلتحقوا بالخدمة العسكرية كما ان بعض التجار المرتبطين بالنظام أستفادوا من الحصار وتهريب الأموال واستخدام أساليب كثيرة خدمت التجار كثيراً كانت البطاقة التموينية إجراءً وقائياً للنظام السابق ينبغي ان نصححه بشكل أفضل وأحسن ونقدم بدلاً عنها ما هو أفضل او نطورها على الأقل لان الكثير من الأمور يمكن ان تكون سلاحاً ذا حدين فإذا كان النظام السابق استخدم الحدين معاً فلتستخدم الدولة الحالية الحد الذي يخدم الطبقة الفقيرة من الشعب ويقطع دابر الحاجة والغلاء في المواد الغذائية حتى تتمكن من رفع دخل العائلة وان لا تجعل الدولة حاجة المواطن في وقوعه فريسة وضحية لجشع التجار الذي جربه الشعب العراقي وعانى منه كثيراً.

وتؤكد (سميرة محمد علي – مديرة مدرسة الصمود الابتدائية):

يبدو اننا لا ننقطع عن الهموم والمتاعب التي تواجهنا في حياتنا اليومية التي أصبحت مملة وبلا طعم والحديث عن البطاقة التموينية والحصة أصبح حديثاً عقيماً لا جدوى من الاستمرار فيه وماذا ستمنحنا الدولة غير مفردات قليلة لا تسد رمق العائلة العراقية، فهل من المعقول أن نستلم حصة لشهر كامل عبارة عن صابون فقط وتسمى حصة؟ ويبدو ان الحصة التموينية تشبه الى حد كبير موضوع الكهرباء ، الأمر لا يختلف عن مفردات الحصة التموينية التي تتقلص شهراً بعد آخر وأنا اقترح ان تلغى هذه البطاقة ويتم تعويض كل عائلة بمقدار مالي يراعي الأمور الاقتصادية والسوق مع سيطرة الدولة على الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار وفرض غرامات مالية عالية في حال عدم الالتزام بذلك هذا أفضل حل للحكومة وللمواطن ولطالما تكون الدولة غير جديرة وغير كفوءة بتوفير مستلزمات المواد التموينية لذلك عليها إيجاد حلول سريعة وبديلة وناجحة لكي تضمن للمواطن حصته الشهرية من المواد الغذائية كافة.

وتشاطرها الرأي (نسرين عبد الرسول) موظفة في وزارة الصحة حيث تقول:

لقد أصبح موضوع الحصة التموينية موضوعاً لا يهم

مشهد اقتصادي

الاقتصادي
انخفضت مبيعات الصحف المحلية بحسب البورصة

الاقتصادي
انتعشت مبيعات الكتب الدينية الاسبوع الماضي

الاقتصادي
متى تعود الحركة التجارية الى ساحة الرصافي؟

الاقتصادي
تنتشر في الاسواق حاليا انواع من العسل المغشوش

المواطن العراقي فبالأمس كان الشغل الشاغر للمواطن هي البطاقة التموينية والكثير من العوائل العراقية كانت تعتاش عليها ، حيث تبيع بعضاً من مفرداتها الكثيرة او تبيع بعضاً منها ولم يكن يتأخر الوكيل بإيصالها الى العوائل العراقية وبأسرع وقت اما اليوم نلاحظ غياباً واضحاً وكبيراً في مفردات الحصة التموينية الامر الذي انعكس بصورة سلبية على أداء ووضع الأسرة العراقية وعلى المواطن فكل شهر نستلم مادة غذائية واحدة او مادتين وهذا بالتأكيد يؤثر على الأوضاع الاقتصادية لدخل المواطن والعائلة العراقية وبصراحة فان المواطن العراقي أصبح يخصص مبلغاً اضافياً لتغطية مواد الحصة التموينية المفقودة وهذا يشكل عبئاً مالياً جديداً عليه كان حتى في زمن الحصار هو في غنى عنه لذا ندعو وزارة التجارة إلى الاهتمام بمفردات الحصة التموينية.

اما (إياد محمود حسين) طالب في المرحلة الثانوية ويعمل في إحدى الأسواق فيقول:

لقد كانت البطاقة التموينية تشكل أهمية كبيرة في حياة المواطن ولا أخفي سراً لو قلت لك اننا كنا نعمل في شراء وبيع الحصة التموينية حيث نشتري الحصة من المواطن والعوائل الراغبة ببيع حصصهم التموينية لنجمع عدداً كبيراً من المواد الغذائية مثل (الرز والسكر والشاي والبقوليات وغيرها فضلاً عن المساحيق والطحين) لنقوم ببيعها وأستطعنا ان نعمل في بسطية ولدينا زبائن نبيع لهم ونشتري منهم وهكذا كانت الأمور تسير بصورة سليمة ومفيدة اما اليوم فلا يوجد أي مجال لهذا العمل لان مفردات البطاقة التموينية لا تتعدى الدهن وبنوعيات رديئة وأصبحت اليوم لا تشكل أي ربح او فائدة .

خبير اقتصادي : يجب الاهتمام بالبطاقة التموينية لان (٧٠٪) من مجموع سكان البلاد يعتمدون عليها

وبعد هذه الجولة الميدانية التي نقلنا فيها آراء المواطنين ومن مختلف الشرائح الاجتماعية توجهنا الى الوكلاء لمعرفة آرائهم بشأن الموضوع :

وكيل المواد الغذائية (وليد رشيد) من منطقة الشعب قال:

للأسف الشديد لم تعد مفردات البطاقة التموينية تشكل العمود الفقري للعائلة العراقية لأنها أصبحت مفردات بسيطة ولا يهتم بها المواطن فهي بقايا حصة مثل (الشاي وربع كيلو عدس وصابون) وكان المواطن يتهم الوكيل بالتلاعب وسرقة حصته من دون ان يعلم ان النقص هو في التجهيز حيث يتم تزويدنا بمفردة واحدة او مفردتين من مفردات الحصة مع الوعد بتجهيزها حين توفرها في المخازن لكن لا يوجد أي التزام بالتجهيز لعدم وجود هذه المواد ثم تسقط هذه المواد مع بداية الشهر المقبل حتى ايقن المواطن ان الوكيل لا حول له ولا قوة سوى في إيصال المواد الغذائية من المخازن إلى مكان وكالته ليتم بعد ذلك تسليم ما استلمه الى المواطنين.. نحن نعرف الكثير عن أوضاع العوائل العراقية وكيف تعول على البطاقة التموينية لأنها تشكل نصفاً وربما أكثر من ميزانية البيت العراقي واليوم فقد تغيرت مفردات الحصة وتغيرت نحو الأسوأ هذا فضلاً عن معاناتنا نحن الوكلاء حيث التذبذب في تسلم المواد يؤثر على عملنا ويجعلنا ندفع مصاريف إضافية للنقل او عند مراجعة مراكز التوزيع وقبل فترة وعدوني باستلام السكر للفترة السابقة التي لم استلمها (٨ أشهر) وقد دفعت المبلغ لهذه الفترة ولكن عند التسليم استلمت لشهر واحد وأسقطت (٧ أشهر) من الاستلام ، فهم يتحججون بحجج وذرائع واهية ومنها عدم وجود السكر في المخازن وعندما يأتينا سوف نقوم بالقطع ومن ثم نجهزك به اتمنى ان تكون هناك رقابة مستمرة على جميع المخازن كي نستطيع معرفة ما يجري في المخازن وكيف يتم التجهيز وحتى يطلع المواطن على عملية الاستلام والتسليم وهكذا .

وعن سؤالنا له بخصوص عدد العوائل التي تم حجب الحصة التموينية عنها قال: لا توجد اية عائلة او أي اسم برغم أني أوزع (١٤٠) عائلة جميعها من الدخل المحدود هذا وقد تم تبليغنا ان حصة الشهر الماضي (كانون الثاني) هو الصابون فقط أي ان مفردات الحصة لشهر كامل صابون فماذا يفعل المواطن بهذه الحصة؟ المواطن العراقي أصبح ذا مزاج حاد فهو لا يعلم ما هو مصير الحصة وماذا يستلم ويصب جام غضبه على الوكيل الذي أصبح في الخطوط الأمامية من جبهة المواجهة بين المواطن ووزارة التجارة ونحن كوكلاء نطالب بالاهتمام بالحصة التموينية والعمل على استمراريتها كما كانت في السابق وان تأخذ الدولة الموضوع بالجدية فضلاً عن تحسين جميع مفرداتها .

وترى (مريم خلف) من منطقة حي أور وهي وكيلة للمواد الغذائية والطحين :

ان مفردات الحصة التموينية أصبحت مشكلة تهدد الوضع المعيشي للأسرة العراقية موضحة ان منطقة حي اور هي من المناطق الشعبية والتي يعتمد دائماً سكانها على البطاقة التموينية لأنها تشكل الجزء الأكبر من القوت اليومي لهم وكما تعلمون نحن نذهب الى المخازن لغرض استلام الحصة ولكن غالباً ما نجد المخازن خالية ويتم تجهيزنا بمفردة او مفردتين من مفردات الحصة!

المخازن المحطة الأخيرة

لقد وجدنا صعوبة بالغة في الحصول على المعلومات من مدراء مراكز التوزيع لوجود تعليمات صارمة من وزارة التجارة بعدم الإدلاء بأي تصريح او مقابلة أي صحفي فكانت محطتنا القادمة في مدينة الصدر حيث توجهنا الى مدير المخازن (شاكر النجار) الذي قال:

بصراحة شديدة يعتبر موضوع البطاقة التموينية من المواضيع الشائكة والمهمة فنحن لدينا أربعة وعشرين مركزاً تموينياً لـ (مليون ونصف المليون من المواطنين) تمكنا من توزيع حصة كاملة في شهر رمضان المبارك ، وفي الأشهر الماضية وزعنا دهن الراعي العراقي وتعاقدنا لمدة شهر واحد مع الشركة العامة للزيوت النباتية على مواد مثل الصابون والزاهي والقاصر سيتم توزيعها حين استلامها وقد شهد الشهر الأخير من العام الماضي توزيع مادة السكر والشاي والبقوليات فقط أما الشهر الماضي (كانون الثاني) فكان عبارة عن صابون فقط وهذا ما استلمناه وقمنا بتوزيعه على الوكلاء وقد أوضح النجار ان شحة مواد الحصة التموينية يعود لأسباب كثيرة منها كسل وتكاسل وزارة التجارة لعدم إبرامها لعقود التجهيز وعدم الاهتمام الجاد بمفردات الحصة التموينية هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالمنتوج العراقي والاعتماد عليه بصورة كلية بدلاً من الاستيراد كما ان وزارة مهمة كوزارة التجارة تقع على عاتقها مهام توزيع مفردات الحصة التموينية يجب ان يكون لها وزير متفرغ لإدارة أعمالها وليس وزير بالوكالة لذا نحن نطالب بإنصاف المواطن العراقي وإعادة هيبة ومكانة البطاقة التموينية لأنها تشكل نسبة كبيرة للعائلة العراقية رامياً الكرة في ملعب وزارة التجارة التي وضعت العراقيل أمام الصحافة وعدم تعاملها معنا حيث اتصلنا ولأكثر من مرة للحصول على موعد او لقاء مع وزير التجارة وكالة إلا أن الوزارة لم تحدد حتى الآن موعداً للمقابلة متذرعة بانشغال الوزير او سفره.

أما الخبير الاقتصادي (د. احمد حسين العبيدي) حيث قال : يجب الاهتمام بمفردات البطاقة التموينية لان (٧٠ ٪) من سكان العراق يعتمدون اعتماداً كلياً عليها وان مفرداتها بحاجة الى دعم حكومي ولابد من القيام بدراسة معمقة تشمل السنوات الثلاث القادمة لتحديد الشرائح المشمولة مع ضبط الأعداد والتأكيد عليها ضمن بيانات دقيقة وأوضح العبيدي ان حجب الحصة التموينية عن أصحاب الدخول المرتفعة لا يوفر منفعة او فائدة كبيرة تذكر لأصحاب الدخل المحدود، لأن مفردات الحصة التموينية هي في تناقص مستمر وان حجبها عن أصحاب الدخول المرتفعة هو لسد العجز في تسديد مفردات البطاقة كما إننا لم نلحظ أي جهد جاد تبذله وزارة التجارة من اجل توفير مفردات البطاقة التموينية.

أما الحديث عن إلغائها فهذه هي الطامة الكبرى فالتضخم والبطالة ومحدودية الدخل جعلت مستوى خط الفقر يرتفع وبالتالي حاجة هذه الطبقة الماسة إلى مفردات هذه البطاقة.

الاقتصادي | العدد (1719)السنة السابعة -الثلاثاء (9) شباط 2010

تمثل هذه المقالات رؤية البنك المركزي العراقي في ما يخص سياسته النقدية والتحديثات التي طرأت عليها، وقد خصنا بها مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح وسننشرها تباعا.

المحرر الاقتصادي

الجزء الثالث

الستراتيجية النقدية للبلاد:

مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية

ثالثا: السياسة النقدية وحركة التدفقات المالية

إن البنك المركزي العراقي وبالقدر الذي يراقب فيه حركة التدفقات المالية الداخلة الى البلاد والخارجة منها ،فأنه يجد فيها من الظواهر الاقتصادية الطبيعية التي تساعد في الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق ويولد في الوقت نفسه اندماجا مرغوبا في السوق المالية الدولية وانفتاحا واسعا في التعاملات المصرفية مع العالم . وعلى الرغم من ذلك فان تلك الاموال وتدفقاتها ينبغي ان لا تعفي من تعميق عمليات المراقبة والكشف عن ان تحركات الاموال تحظى بالمشروعية القانونية ولا تخالف قانون مكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب او حتى التهرب من اشكال الالتزامات الاخرى تجاه السلطات الحكومية كألاجهزة الضريبية والمالية او مخالفة التعليمات واللوائح الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي التي تحدد هي الاخرى على سبيل المثال مقادير استثمار المصارف لأموالها في الخارج والتي تمثل شكلا اخر من اشكال تدفق رؤوس الاموال المحلية الى الخارج.

الا ان التوجه نحو تقييد التحويل الخارجي اوتقنين تدفق الاموال الخارجة للمواطنين ،هو اتجاه لا ينسجم وتحسين مناخ الاستثمار أنما هي دعوات للاسف الشديد لا تساعد ألا العودة إلى الأفاق الضيقة في قمع الحرية الاقتصادية للبلاد وحرية التملك والتصرف بالحقوق الاقتصادية المشروعة لشرائح المجتمع والعودة حقا الى العصور الاقتصادية المظلمة التي غادرها العراق ولاسيما تقييد حرية التحويل الخارجي وعزل العراق عن محيطه المالي الدولي،واغرائه للنكول بالاتفاقيات الماليةالدولية وبشكل خاص تطبيق نصوص المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تلزم الدول الاعضاء بأعتماد حرية التحويل الخارجي ورفع القيود امام حركة اموال المواطنين من دون قيود تذكر بأستثناء مايتعلق بالمخالفات القانونية الناجمة عن غسل الاموال وعلى النحو المذكور سلفاً،

لذا نجد أن أي منع لتلك التدفقات الخارجة او تقييدها لايساعد سوى على توليد سوق صرف موازية اوسوداء غير قانونية كما هو الحال في نموذج كوريا الشمالية الراهن ويشجع في الوقت نفسه من ظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج ولكن عبر القنوات غير القانونية وغيرها من القنوات الغامضة غير المصرفية، وهو أمر يقلل في الاحوال كافة من القدرة الرقابية المباشرة ويزيد في الوقت نفسه من كلفة و اعباء العمليات الرقابية غير المباشرة ،فضلا عن توليد بيئة مالية سلبية تضعف من قدرات مناخ الاستثمار الاجنبي في العراق ولا تشجع على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل وتتقاطع على الاقل مع المبادئ التي جاء بها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

كما نود ان ننوه ان المشكلات الاقتصادية الخارجية الحادة التي تعرضت اليها مجموعة بلدان جنوب شرق اسيا خلال الاعوام ١٩٩٧-١٩٩٩(على سبيل المثال)، قد نجمت بالأساس عن ظاهرة هروب رؤوس الاموال الاجنبية التي كانت متوطنة على نحو واسع في تلك البدان انذاك والتي كانت تتركز بصورة استثمارات اجنبية غير مباشرة ولا سيما في المحافظ الاستثمارية كالسندات المالية والودائع و مختلف ادوات الدين العالية السيولة مع ضعف الاحتياطيات الدولية المتوافرة لدى السلطات النقدية في تلك البلدان مما عرض موازين مدفوعاتها الى عجز لم يسبق له مثيل نتيجة الهروب المفاجيء لرؤوس الاموال الخارجية قصيرة الاجل،حيث انعكس ذلك في انهيار اسعار صرف العملات الاسيوية.

وعلى الرغم من ذلك، فان مثل هذه المخاوف هي مازالت محدودة التأثير على صعيد العراق ،ذلك لضعف تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الداخلة حتى اللحظة .ومع ذلك تسعى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي الى تكوين احتياطيات كافية بالعملة الاجنبية ، تنصب بالدرجة الاساس لمواجهة أية احتمالات طارئة قد يتعرض اليها التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني بسبب احتمالات المضاربة بالعملة وهروب رؤوس الاموال الى الخارج بشكل مفاجئ،فضلا عن التحسس لاي مفاجآت ضارة اخرى قد يتعرض اليها الاقتصاد الوطني ناجمة عن صدمات قوية بسبب التحركات المالية الخارجية غير المرغوبة.

في ضوء ما تقدم ،لا أرى ان السياسة النقدية الراهنة للبلاد هي من النمط الذي يؤيد تقييد حركة التدفقات النقدية من والى خارج البلاد طالما لا تتقاطع مع الضوابط والانظمة والتعليمات النافذة المشجعة للاقتصاد الحر ولا تتعارض في الوقت نفسه وشروط التحويل الخارجي ولاسيما قانون مكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب.

واجد ان البنك المركزي العراقي ككيان مالي مسؤول عن الاستقرار الاقتصادي للبلاد، يشجع التواصل والتشاور الذي تبديه الاجهزة المختصة والاجهزة الضابطة الاخرى بغية تعميق المراقبة على تحركات الاموال غير المشروعة ومكافحة الجريمة الاقتصادية وملاحقة مرتكبيها وهي مسؤولية وطنية مشتركة تقع على عاتق الجميع.

رابعاً: السياسة النقدية في مواجهة التناقض بين الدولرة والاستقرار النقدي

تعد الدولرة واحدة من اهم التحديات التي تواجه صناع السياسة النقدية في البلدان النامية عموماً والعراق على وجه الخصوص والتي تعني استخدام دولار الولايات المتحدة او اية عملة اجنبية لها قدرة الاحلال محل العملة الوطنية في المعاملات والعقود المالية الداخلية وعدها مخزناً للقيمة في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من ان الدولرة المالية ، تتشكل في الغالب من القروض المحلية الممنوحة بالعملة الاجنبية عبر الفترة الطويلة ، والتي تصل نسبتها في بعض بلدان امريكا اللاتينية الى نحو ٧٠٪ من اجمالي القروض الممنوحة محلياً ، الا ان البنك المركزي العراقي ، يعتمد واحدة من مفاهيم المؤسسات المالية الدولية المعدلة ، للتعبير عن ظاهرة الدولرة في العراق . فالمفهوم السائد لدى صندوق النقد الدولي بخصوص الدولرة الجزئية partial Dollarization يعد الاكبر تعبيراً عن واقع ظاهرة الدولرة وسيادتها في الاقتصاد العراقي، فإذا ما كانت الودائع المصرفية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع تزيد على ٣٠٪ فان البلاد تعيش ظاهرة دولرة جزئية، ولكن اذا ما اخذنا بالحسبان تركيب عرض النقد الذي يغلب عليه طابع العملة في التداول والتي تصل احياناً الى ٨٠٪ من مجموع عرض النقد نجد ان دولار الولايات المتحدة ما زال يدرك على انه عملة موازية في التداول خارج الجهاز المصرفي Parallel Currency في تسوية المعاملات والمدفوعات النقدية الداخلية وعده مخزناً جيداً للقيمة فانه يمكن القول ان ظاهرة الدولرة الجزئية ما زالت سائدة ولا تتعدى ٣٠٪ في تسوية حركة التعاملات النقدية في الاقتصاد المحلي .

وعلى الرغم مما تقدم ، فان السياسة النقدية التي أعتمدها البنك المركزي العراقي في اطار ستراتيجيته الرامية الى تحقيق هدف الاستقرار ، قد اظهرت ان النظام المالي المدولر اخذ يتجه نحو الانخفاض التدريجي وان ظاهرة الدولرة الجزئية وتجذرها باتت اليوم اقل من السابق ، بسبب اطلاق حرية التحويل الخارجي واعتماد سياسة نقدية تعمل على تعزيز القيمة الخارجية للدينار العراقي ، التي ارتفعت خلال السنوات الخمس الاخيرة الى ما يزيد على ٤٠٪ .

أخذت التوقعات العقلانية للجمهور تصب جميعها نحو الاحتفاظ بالدينار العراقي بسبب التحسن التدريجي في قيمة الدينار العراقي وارتفاع سعر صرفه ازاء الدولار الامريكي ، بعد ان شرعت السياسة النقدية ، على تأسيس اطار عمل فعال يعمل صوب تقوية الثقة بالدينار العراقي ، حيث تساعد الثقة بالعملة المحلية على خلق ظروف قوية وعميقة في استقرار النظام المالي، وبهذا باتت ظاهرة اللادولرة de-dollarization واحدة من الاهداف الرئيسة للسياسة النقدية في بلادنا في مواجهة الدولرة الجزئية ، وان التصدي للدولرة يمنح البنوك المركزية القدر الاكبر على اعادة صياغة سياستها النقدية وعلى وفق الاهداف المحددة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار وبناء النمو المطلوب وتسريع فرص التنمية ودفع عملية التشغيل في البلاد، كما تقوي في الوقت نفسه الرابطة بين معدلات الفائدة المحلية وتغيير الانفاق الكلي او الطلب المحلي ، ويدعم من فاعلية تحركات معدلات الصرف ، لتصب جميعها في تحسين ميكانيكية الانتقال النقدي، اي نقل تأثير الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية الى تحقيق الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية نفسها .

موضحين بهذا الشأن ، ان قوة التصدي للدولرة ، يعد مقياساً على فاعلية السياسة النقدية في توفير اشارة مؤثرة لجعل الدينار العراقي اكثر جاذبية الذي عادة ما يتجسد باستقرار دالة الطلب النقدي او انخفاض سرعة تداول النقود واستقرارها وذلك بفعل تأثير اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة وعدهما متغيرين فاعلين موجهين في استقرار الطلب النقدي وتقوية

ميكانيكية الانتقال النقدي في الوقت نفسه .
ولا يفوتنا،ان سياسة اللادولرة ، تعد واحدة من مصادر الايراد القوية المولدة لرسوم الاصدار النقدي Seignorage الناجمة عن تزايد الطلب على العملة المحلية والتي تنعكس بصورة ايجابية على كشف الدخل ضمن القوائم المالية السنوية للبنوك المركزية وتقوي مركز الثروة الصافية للميزانية العمومية في تلك البنوك او المصارف المركزية.
وعلى الرغم من ذلك ، تسعى ستراتيجية السياسة النقدية في بناء مسار الاستقرار في هذه المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق الى توفير مناخ مستقر جاذب للنمو والازدهار الاقتصادي بدءا بقطاعه النقدي الذي يغدو اليوم قويا وراسخاً ، وفي هذا الاطار يعد مزاد العملة الاجنبية من وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الاساس النقدي للبلاد بغية التحكم بالطلب الكلي عبر مناسيب السيولة التي يولدها بصورة اساسية الانفاق الحكومي ومواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عنه ، حيث يؤدي المزاد المذكور إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:
١ – كونه اداة تدخل لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني ما ينعكس ايجابياً على المستوى العام للاسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج ويقوي قاعدة التصدير .
٢ – وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسات النقدية في ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها ، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة بصورة مستمرة في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي .
٣ –مصدر اساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية وممولاً اساسياً لها .
وبهذا صبت السياسة النقدية التي إعتمدها البنك المركزي العراقي في توجهاتها كافة ومنذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ نحو توفير فرص الاستقرار والنجاح للاقتصاد الوطني، وهي السياسة الوحيدة التي تكاد تنفرد بمثل هذا الهدف الكلي في التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للاسعار وتقوية الاستقرار في النظام المالي في آن واحد،اذ تعد السياسة النقدية بنفسها منتجة لسلعة عامة فريدة في اهميتها وهي سلعة الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية، ولاسيما بعد ان ارتبطت تلك السياسة باجراءات اصلاحية اساسية تزامن فيها هدف تقوية اواصر السوق النقدية وعمليات الوساطة مع ضرورات استقرار سوق التحويل الخارجي ومؤازرة استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي ، اذ أدى توازنهما الى تحقيق اشارتين سعريتين قويتين من اشارات السوق التي تبنتهما السياسة النقدية لبلوغ اهدافها المنوه عنها وهما اشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي و اشارة سعر صرف الدينار العراقي ازاء العملة الاجنبية .
فالتحرر المالي الذي شهدته اسواق العراق عبر السنوات الخمس الماضية، جسدته فعلياً السوق المالية الوطنية عبر حرية الجهاز المصرفي واطلاق قدرته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لديه ، والتي عدت ركنا اساسيا من اركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الاستقرار المالي ولاسيما بعد ان تم التخلي عن الاجراءات القسرية التي كانت السياسات النقدية السابقة تعتمدها عبر وسائلها المباشرة ، واللجوء الى السياسات غير المباشرة التي تعتمد قوى السوق لتفادي ظاهرة الكبح المالي و المتمثلة بوضع سقوف على الائتمان المصرفي الممنوح او تحديد جهة الائتمان او فرض معدلات فائدة إدارية تقع خارج قوى السوق وتوازناته، حيث قاد الكبح المالي في السياسات السابقة الى انحراف السوق المالية واضعاف مناخ الوساطة فيها، فضلاً عن اعتماد سياسة النقد الرخيص لاغراض اقراض الموازنة العامة، مما عطل التنمية الاقتصادية لعقود طويلة وادخل البلاد في موجة عارمة من التضخم الجامح والمستمر و حلت المضاربة السعرية على السلع والخدمات محل الاستثمار المنتج وتدنى الادخار الكلي مما اغرقت البلاد في ركود طويل قاد الى تدهور معدلات التنمية الأقتصادية والاجتماعية فيها ،ووصولها الى مستوى الاقتصادات الرثة، وهي الظاهرة التي مازلنا نعيش بعض آثارها الداكنة حتى اللحظة.
كما ان النجاح الذي احرزته السياسة النقدية الراهنة في مواجهة التضخم الجامح للبلاد واستخدامها اشارة سعر فائدة السياسة النقدية policy rate في اطار تعاملاتها مع الجهاز المصرفي، كان لها الاثر الاكبر في مواجهة حالة التوقعات التضخمية المستمرة والمتصاعدة التي كانت تعصف في اسقرار البلاد وتسحق قرارات الاستثمار الحقيقي فيه ولمصلحة قطاعات المضاربة . وبهذا فقد حققت إشارة سعر الفائدة الاسمية على الدينار العراقي للمرة الاولى مع اشارة سعر الصرف الاسمي زخماً استقرارياً قوياً ، انعكس بدوره على استقرار المعاملات في الاقتصاد الوطني وساعد في الحفاظ على معدلات فائدة حقيقية موجبة للمرة الاولى في تاريخ البلاد (وبعد اكثر من ثلاثة عقود)تفوق فيها سعر الفائدة الاسمي على معدلات التضخم ما عزز من قدرة النظام المالي على الاستمرار ومنح السوق النقدية فرصة الاستقرار والديمومة في اشد الظروف الاستثنائية التي مرت بها بلادنا خلال الاعوام الاخيرة التي تلت العام ٢٠٠٣.
ومع هبوط التضخم الاساس من نسبة ٣٤٪ سنويا قبل ثلاثة اعوام الى نحو ٥٪ سنويا بالوقت الحاضر والدخول في عصر المرتبة العشرية الواحدة للتضخم ، فان اشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي قد هبطت هي الاخرى مع هبوط التضخم من ٢٠٪ سنوياً الى اقل من ٥٪ حاليا ، بعد ان حققت اشارة فائدة السياسة النقدية هدفها في تحقيق عوائد قوية على الدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة ومصدة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية التي عانت البلاد منها عبر الحقب الزمنية الطويلة الماضية.

د.مظهر محمد صالح
مستشار البنك المركزي العراقي

الإنسان والتنمية الاقتصادية

كاظم موسى

التنمية الاقتصادية يمكن ان تبدأ في ظل أوضاع تنهك فيها حقوق الإنسان، سواء كانت مدنية ام سياسية ام اقتصادية ام اجتماعية ام ثقافية، فهكذا بدأت عملية النمو في دول أوروبا الغربية.. فالثورتان الزراعية والصناعية بعد الثورة التجارية في بريطانيا قد حدثت كلها قبل اعتماد حق التصويت والتنظيم لأغلبية المواطنين البريطانيين، خاصة الرجال ثم النساء بعد ذلك، وكان هذا الموضوع أيضا في الدول الاشتراكية التي نحت الحقوق المدنية والسياسية جانبا، كما كان ذلك هو الوضع في تجارب دول آسيا، إلا أن التنمية لا يمكن ان تستمر الا إذا جرى احترام حقوق الإنسان بأنواعها كافة، لاسيما الحقوق المدنية والسياسية، والعمل في مساءلة الحكام وتغيير الحكومات التي تتبع سياسات خاطئة، بفتح المجال أمام اختيارات متعددة بالنسبة لنوع السياسات التي تتبنى إتباعها، بما في ذلك السياسات الاقتصادية، والوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضروري بزيادة إنتاجية العمل ولتوسيع الحقوق الداخلية.

ما المقصود بالتنمية؟

مفهوم التنمية في البداية مفهوم بسيط جدا، إذ يعني بمحورية البعد الاقتصادي للتنمية وتحديده أحادي الجانب للأبعاد الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية والثقافية على وفق هذا المفهوم كان الاعتبار السائد يقضي بالتسليم بالمعادلة الآتية:
١.ادخار وإعانة خارجية.استثمار.نمو اقتصادي.
تنمية شاملة بإبعادها المختلفة بما فيها الاجتماعية والسياسية.
٢.لقد كان الاعتقاد راسخا في ان منافع هذا النمو الاقتصادي سينعم به كل الفئات الاجتماعية (التأثير التساقطي) والفقيرة منها بالخصوص، لذلك كان التركيز على قضية تكوين وتراكم رأس المال لتحقيق النمو الضامن آليا للمساوات الاجتماعية، أما الطرح السياسي والمؤسساتي فقد كانت ضربا من ضروب السذاجة آنذاك، ان لم يكن منعدما، فقد كان الحديث عن علاقة اقتصاد التنمية باشكالية الدولة والمؤسسات أمراً نادراً.
٣.وقد تطور هذا المفهوم، فقد أكد إعلان الحق في التنمية، ان المقصود بالتنمية هو عملية تحول متعددة الأبعاد لا تقتصر على جانب واحد دون آخر، فهي تقترن بتحولات عميقة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية.
٤.والذي اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة الذي لا يشدد على النمو الاقتصادي فقط ، بل كذلك على التوزيع المنصف على تعزيز قدرات الناس، وزيادة الخيرات المتوافرة لهم، ويولي الأولوية الكبرى لاستئصال شاقة الفقر وإدماج المرأة.

ما العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية؟

عدت التنمية حقا من حقوق الإنسان الأساسية اذ ان تطور منظور الحق في التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية من العمل الإنساني على المستوى العالمي الذي توج بإعلان الحق في التنمية في العام ١٩٨٦، فقد تم احراز بعض الانجازات في مجال رفع مستوى المعيشة، وتقدمت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بالرغم من هذا تبرز الأهمية الخاصة لتطوير وتفعيل الحق في التنمية (الحق في الغذاء الكافي، والتمتع في الخدمات الصحية، وفي المأوى والحق في التعلم والحق في العمل، والحق في حماية البيئة الطبيعية، والحق في التخلص من الفاقة والفقر على أساس ان الفقر انتهاك صارخ لواحد من اهم حقوق الإنسان الا وهو الحق في حياة كريمة، وبهذا يمكن التعبير عن الحق في التنمية على النحو الآتي:
يحق لكل إنسان المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية، ويشمل هذا الحق السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وتقرير المصير والمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص وتوفير الظروف المناسبة للتمتع بالحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى، والمستفيدون من الحق في التنمية معروفون أيضاً، فالإنسان هو موضوع هذا الحق كما هو الحال بالنسبة لجميع حقوق الإنسان الأخرى، والحق في التنمية هو حق يمكن ان يطالب به فردياً وجماعياً.
إن إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ تخطى مفهوم الزيادة المستمرة في المؤشرات الاقتصادية الى مفهوم الجوانب، بحيث يشمل البشر ككل في جميع الجوانب المتعلقة بالحقوق الأساسية، حتى أصبح مفهوم التنمية يعني تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه كافة، وأصبح غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد.
إن احد المجالات ذا الأولوية المحددة في إعلان الحق في التنمية هو تنمية الموارد البشرية، وان تكون مركزة على الإنسان وان تقوم على قاعدة واسعة موفرة فرصا متساوية لجميع الناس نساءً ورجالا للمشاركة الشعبية في عملية التنمية ، لذا لا بد على الدولة من ان تعلم ان قضية المشاركة ببعديها السياسي والتنموي لم تعد خيارا يمكن الاستغناء عنه، ولكنها أصبحت ضرورة لا مناص منها. ليست التنمية مجرد إحسان، انها حق وهذا فرق مهم يعرف شيئا مثل التنمية بانه حق، فان ذلك يعني ان الشخص مطلب او حق قانوني وعلى الشخص الآخر في المقابل ان يلزم واجبا او التزاما قانونيا، وهذا يعني أيضاً ان الحكومات مسؤولية أمام الناس عن الوفاء بهذه الالتزامات وهذه الواجبات(أي واجبات الدول الفردية تجاه شعوبها وواجباتها الجماعية في إطار المجتمع الدولي) واجبات ايجابية في بعض الحالات(تفرض عليها القيام بشيء) وأتباع نهج يقوم على الحقوق ينتقل الى عمل فعال من اجل التنمية من ميدان الإحسان الاختياري الى ميدان القانون الإلزامي الذي تكون فيه الحقوق والواجبات واضحة ويكون أصحاب المطالب والواجبات معروفين، وفضلا عن ذلك بفتح اعتماد منهج قائم على الحقوق والمجال لاستخدام مجموعة كبيرة متزايدة من المعلومات والتحليلات والسوابق التي وضعتها في السنوات الأخيرة، الهيئات المنشأة بموجب معاهدة ومتخصصون آخرون في حقوق الإنسان بشأن متطلبات السكن المناسب والصحة والأغذية ونمو الطفل وسيادة القانون وجميع مقومات التنمية البشرية المستدامة تقريبا، وتتميز الكتابات عن الحق في التنمية بالكثرة والقلة في الوقت نفسه، فهي تتميز بالكثرة نتيجة لكثرة عدد الموضوعات المحورية المتفرعة عن هذا الموضوع الأساس.
فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك كتابات تربط بين حقوق الإنسان وكل الموضوعات التي تتعلق بالإصلاح الاقتصادي والقطاع الخاص والقطاع العام والفقر والعمالة والثقافة والتعليم والصحة والمساعدات المالية والبيئة والمرأة والأقليات.
حيث تمثل هذه الموضوعات مداخل أهداف التنمية، إضافة الى الدراسات الخاصة بموضوع حقوق الإنسان والتنمية ذاتها، ولكن في الوقت نفسه نجد ان عدد الدراسات في كثير من هذه الموضوعات المحورية مثل برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر والقطاع الخاص من الموضوعات الملحة نتيجة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في حقوق الإنسان.
من كل ما تقدم هناك علاقة واضحة وصريحة بين حقوق الإنسان والتنمية، فحقوق الإنسان في مجملها تهدف الى توفير حياة كريمة للإنسان، من حيث حقه في التعبير عن رأيه من دون خوف من العقاب وحقه في ان يعمل ويحصل على دخل كاف يمكنه من تحقيق مستوى معيشة مناسب له ولأسرته، وحقه في ان يحصل على التعليم والرعاية الصحية بأسعار تناسب دخله وحقه في ان يعيش في بيئة نظيفة.. الخ ومن ناحية أخرى تهدف التنمية الاقتصادية الى رفع متوسط دخل الفرد وزيادة فرص العمل المتاحة ورفع مستويات التعليم والرعاية الصحية لأفراد المجتمع وغيرها من الأهداف التنموية.

الاقتصادي | العدد (1719)السنة السابعة -الثلاثاء (9) شباط 2010

جدوى الإستثمار في أسهم المصارف الأهلية العراقية خلال العام ٢٠٠٩

محمد صالح الشماع

كان الإستثمار في سوق العراق للاوراق المالية مجزياً خلال العام ٢٠٠٩ حتى للمستثمرين الذين لايملكون أموالاً وإنما اقترضوها من المصارف بنسب فوائد عالية، حيث كانت نسبة حجم تداول أسهم شركات القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية في نهاية سنة ٢٠٠٧ تعادل ٩٥٪ من مجموع التداول لأسهم شركات جميع القطاعات و ٨٨,٧٪ في نهاية سنة ٢٠٠٨ ، وذلك حسبما ورد في التقريرين السنويين لحركة التداول في سوق العراق للسنتين المذكورتين . أما في نهاية سنة ٢٠٠٩ وتبعاً لما حصلتُ عليه من معلومات من إدارة السوق فإن النسبة ٧٧,٥٪ ، وهذا يعني أن تداول أسهم شركات القطاع المصرفي وحده – كما فعلنا– يمثل أو يؤشر الى ماهية التداول في السوق ككل .

الملاحظات والتعليقات

١- بلغ مجموع عدد شركات المصارف العراقية المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية في بداية العام ٢٠٠٩ (٢٠) شركة ، ثم أضيفت إليه خلال السنة شركة (المصرف المتحد)،فلم تظهر مؤشرات أسهمها في الجدول.

٢- إنخفضت في نهاية السنة ٢٠٠٩ أسعار أسهم (٧) شركات عما كانت عليه في بداية السنة ، هي شركات (مصرف بغداد – مصرف الشرق الأوسط – المصرف الأهلي – مصرف الإئتمان – مصرف الإقتصاد مصرف الخليج – مصرف الشمال) ومع ذلك حقق المبلغ المستثمر في أسهم خمس شركات منها أرباحاً تراوحت مابين ٦٣٪ و ٣,٥٪ منه . ويُعزى سبب عدم تحقيق سهم كل من شركة (مصرف الائتمان) و (مصرف الشمال) لعوائد الى قرار الهيئة العامة للمساهمين في رأسمال الشركة الأولى بعدم توزيع الارباح المتحققة البالغة ١٣,٨ مليار دينار على المساهمين وإنما إبقاؤها ضمن الاحتياطيات تعزيزاً لكيان المصرف ، وكون سعر سهم الشركة الأخرى كان في بداية السنة عالياً لا ينسجم او يتفق مع العائد المتوقع الحصول عليه منه في نهاية السنة ، لأن على هذه الشركة التي سعر سهمها في بداية السنة ٢/٨٥٠ ديناراً تحقيق أرباح صافية في نهاية السنة قابلة للتوزيع على المساهمين بنسبة ٤٢,٨٪ من رأسمالها أي مايزيد على (٤٢) مليار دينار لكي تصبح حصة السهم الواحد منها ١٥٪ من كلفته او سعره ، وهذه هي نسبة الحد الأدنى المقبولة للإستمرار في هكذا استثمار ، لذا فمن اشترى السهم المذكور في بداية السنة تعرض الى الخسارة .

٣- أربع شركات مصارف كان سعر سهمها في بداية السنة ٢٠٠٩ دون قيمته الإسمية البالغة ديناراً واحداً هي شركات (المصرف الإسلامي – المصرف الأهلي – مصرف سومر – مصرف الإتحاد) وهكذا سهم لايتفاءل به المستثمرون الإعتياديون ويكون تداوله في السوق من قبلهم ضعيفاً، لكن مع ذلك حقق سهم أية شركة من هذه الشركات الأربع في نهاية المطاف أرباحاً ، وثلاث منها ارتفع سعر سهمها في نهاية السنة عما كان عليه في بدايتها . هذا وقد بلغت نسبة عائد السهم الى المبلغ المستثمر كما يأتي: (٢٠٪ المصرف الإسلامي – ١٢,٥٪ مصرف الاتحاد – ٣,٧ مصرف سومر – ٣,٥ المصرف الأهلي)، أي أنه حتى الإستثمار في الأسهم الضعيفة لم يعرّض المستثمر إلى خسارة ، بل بلغت أرباح احدها ٢٠٪ من المبلغ المستثمر فيه حسبما شهدنا.

٤- أعلى نسبة ربح حققه سهم شركة من أسهم جميع شركات المصارف هي البالغة ٦٣٪ من المبلغ المستثمر فيه هو سهم شركة (مصرف الاقتصاد) ، وهذه نسبة عالية جداً لم يكن يحلم بها او يتوقعها أي مستثمر ، وذلك على الرغم من زيادة رأسمال الشركة بنسبة ١٨٠٪ وإنخفاض سعر سهمها في السوق في نهاية السنة عما كان عليه في بدايتها ، وكذلك نسبة ربح سهم شركة (مصرف الوركاء) البالغة ٥٩,٥٪ ، تم نسب أرباح أسهم الشركات التي زادت على معدل مجموع النسب البالغ ٢١٪ وهي على الترتيب شركات (مصرف دار السلام ٤٢,٩٪ – مصرف المنصور ٤١,٨٪ – مصرف بابل ٤٠,٩٪ – مصرف الموصل ٣٩,٦٪ – المصرف التجاري ٣٤,٨٪ – مصرف آشور ٣٤,٨٪ – مصرف الإستثمار ٣١,٨٪ – مصرف الخليج ٢٧,٦٪) . اما النسب التي جاءت دون المعدل فهي نسب ثمان شركات أعلاها نسبةً ربح سهم شركة (المصرف الاسلامي ٢٠٪) وأدناها نسبة ربح (المصرف الأهلي ٣,٥٪) حسبما هو مبين في الجدول .

٥- على الرغم من التميز الذي حققه سهم شركة (مصرف الاقتصاد)، إلا أن سعره قد انخفض في نهاية السنة ٢٠٠٩ عما كان في بدايتها ، ومع ذلك كسب المبلغ المستثمر فيه أعلى نسبة عائد على الإطلاق . ومن صفات هذا السهم ضعف تداوله وغيابه عن التداول في أكثر الجلسات لعدم وجود من يتعامل به . ويعود سبب عزوف المستثمر الإعتيادي عنه إلى كونه سهماً معتماً غير واضح المعالم، فشركته هي إحدى شركات المصارف التي خالفت أحكام القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ منذ صدوره ، وهو قانون عراقي نافذ المفعول ، لكن هذه الشركات لم تشعر به في مجال الإفصاح والشفافية على الرغم من أن من يتولى مراقبة ومتابعة تنفيذه هيئة حكومية عالية المقام تابعة لمجلس الوزراء، فهذه الشركة لا تنشر بياناتها المالية الفصلية غير المدققة خلال السنة ، فلو كان الناس والمتداولون بأسهم الشركات المساهمة يعلمون .كما يعلم أصحاب الشركة والمقربين منهم . أن شركة (مصرف الاقتصاد) من المتوقع أن تحقق أرباحاً عن سنة ٢٠٠٨ مقدارها (١٧) مليار دينار لما تركوا تداوله، بل ولفضلوه على أسهم الشركات الأخرى، لكنهم بعيدون جداً عن معرفة أحوال المصرف ونشاطه ، وكل ما يعرفونه هو من الحسابات الختامية السنوية التي أظهرت أن أرباحه الإجمالية لسنة ٢٠٠٧ كانت (٧) مليار دينار ، فشتان مابين الإعتماد على الحسابات السنوية الختامية السابقة والبيانات المالية الفصلية خلال السنة التالية . فلابد والحالة هذه أن تقتصر الإستفادة من المعلومات غير المنشورة التي تؤكد تنامي أرباح المصرف خلال العام ٢٠٠٩ على من يعرفونها، وهم مالكو شركة المصرف والمسيطرون على إداراته وكبار المسؤلين والجهات المقربة منهم (بالإمكان التأكد من ذلك من تداولات السوق اليومية التي لا نعرفها) فجنوا بذلك ثمار هذه المعرفة وحصلوا على مكاسب كبيرة دون غيرهم . فإن صح ذلك فقد ُفقدت العدالة في التداول التي على سلطات سوق المال توفيرها للمستثمرين ، حيث يفترض أو يستوجب أن المعلومات التي هي لدى أشخاص السلطة والمطلعين على أحوال الشركة هي نفسها في متناول المساهمين الآخرين والمستثمرين، بل وحتى الجمهور، علماً بأن من يستخدم المعلومات الداخلية عن أن شركة مدرجة أسهمها في البورصات العالمية من المطلعين أو المالكين أو ذوي العلاقة أو المقربين منهم لصالحه في التداول يكون قد ارتكب جريمة ُيحاسب عليها، كالمخالفة التي دفعت أحد الشبان الكويتيين إلى الإنتحار ، حسبما ُنشر في الصحف قبل شهور عدة.

٦- والأمر الآخر الجدير بالعناية والبحث هو أن السائد عندنا دوماً عدم قبول فكرة، أو تأييد زيادة رؤوس أموال الشركات المساهمة عن طريق الإكتتاب النقدي بأسهم جديدة لأنها تكلف المساهمين والمستثمرين مبالغ قد تكون كبيرة، والأهم هو الإعتقاد بأن سعر سهم الشركة سوف ينخفض في سوق المال فيصيبهم ضرر أو خسارة، لكن الحالة الواقعية التي عرضها هذا البحث جعلت هذه الفكرة باطلة أو غير واقعية، لأن أسهم جميع شركات المصارف التي زيّدت رؤوس أموالها خلال السنة ٢٠٠٩ حققت مكاسب ، منها ماهو وفير، عدا أسهم شركة واحدة لم توزع أرباحها المتحققة. وإذا كان قد انخفض ، في نهاية السنة ، سعر سهم (٦) شركات من التي زيدت رأسمالها ، عما كان عليه في بدايتها ، إلا أن جميعها حقق المبلغ المستثمر في أسهمها عوائد ، منها ما فاق التوقع ، عدا أسهم الشركة التي لم توزع أرباحها، بل إن الجدول في الصفحة (٢) من هذه الصفحة أظهر أن ممن لم يزيّد رأسماله من شركات المصارف وهي شركة (مصرف الشمال) أصابت المستثمر في اسهمها خسارة . ومن الناحية الأخرى فأن أكبر زيادة رأسمال شركة مصرف وقعت خلال السنة ٢٠٠٩ هي زيادة رأسمال شركة (المصرف المتحد) البالغة ٣٠٠٪ من رأسمالها الذي كان (٢٥) مليار دينار فأصبح (١٠٠) مليار دينار وذلك عن طريق الاكتتاب النقدي ، وكان سعر السهم قبل إيقاف تداوله لغرض الزيادة ١/٧٠٠ دينار وفي نهاية السنة ١/٦٦٠، فلم تصب الزيادة حامله بأي ضرر، بل حققت له مكاسب عالية جداً فاقت نسبتها نسبة أرباح سهم شركة (مصرف الاقتصاد) حيث بلغت ٦٦٪ من المبلغ المستثمر .

٧- وأخيراً ، إذا كانت زيادة رؤوس أموال المصارف قد أدت فعلاً وواقعاً إلى إرتفاع ربحية السهم الواحد بما يزيد معدلها على ٢٠٪ سنوياً ، فلماذا احتجت إدارات المصارف خلال العام ٢٠٠٨ على البنك المركزي العراقي بأن تلبية طلبه لزيادة رؤوس أموالها سيؤدي إلى إنخفاض او إنهيار أسعار الأسهم في سوق المال ؟قد نبحث هذا الأمر في بحث لاحق إن شاء الله . وندعو إدارات المصارف الأهلية العراقية إلى زيادة رؤوس أموالها مرة أخرى خلال السنة ٢٠١٠ من تلقاء أنفسها ، أي قبل أن يطلب البنك المركزي العراقي ذلك منها، إذا أصبحت توقعات نتائج أعمالها للعام ٢٠١٠ مماثلة أو مقاربة لما تحقق في عام ٢٠٠٩، لكي تتسع آفاق تعاملاتها وتتحقق فوائد ومكاسب للمساهمين في رؤوس أموالها وللمستثمرين في أسهم شركاتها .

أما من يعتقد بأن زيادة رؤوس أموال المصارف ُتلحق ضرراً بالمتعاملين في سوق المال بما يفوق منافعها فعليه إثبات ذلك بالشواهد والأرقام ، وأن حالة العام ٢٠٠٩ التي عرضناها ماهي إلا حالة عرضية أو خاصة ، علماً بأن من أهداف إصدار القانون المؤقت السعي أو المساعدة في زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة أسهمها في السوق، بل وحتى تلك التي تنوي إدراجها فيه ، كي تتضح الرؤية أمام صغار المستثمرين وعموم المساهمين ولا يتصرفوا أو يتخذوا قرارات استثمارية خاطئة تؤذيهم في الوقت الذي هم فيه محصنون من المخاطر التي أوجب القانون المؤقت أعلاه على سلطات السوق (هيئة الأوراق المالية ومجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية) حمايتهم منها، والتي عليها تعزيز ثقة المستثمرين بالسوق ورعاية مصالحهم وتحقيق أهدافهم ، كأن تبصرهم بأمورهم وترشدهم إلى طريق الصواب، وأن ُتشجع الإستثمار في الأوراق المالية عن طريق بث الوعي الإستثماري وتوفير المعلومات المناسبة لاحتياجات المتعاملين في السوق . وتقع هذه المهمة على عاتق أشخاص سلطات السوق الذين هم خبراء ممارسون وأساتذة وأكاديميون أفاضل منهم حملة شهادات جامعية عالية أشعر أنهم مقصرون في أداء ما عليهم بهذا المجال، فلو ُعقد لقاء أو محاضرة أو حلقة نقاش واحدة كل شهر مثلاً أو نشر مقال أو بحث أو دراسة لغرض توضيح الأمور وشرح الإجراءات والتعريف بواقع الحال وما سيتوقع بما هو مقنع، لما أصابت الشخص الواحد منهم سوى حالة واحدة في السنة، الأمر الذي يُسهّل على المتعاملين في السوق التقرير فيما أن زيادات رؤوس أموال الشركات هي التي ُتخفض من سعر السهم ، أو بالأحرى من عائد المبلغ المستثمر فيه ، أو توجد عوامل مؤثرة أخرى ينبغي عليهم معرفتها ، أو تعريفهم بها على الأقل . وقد إنساق بعض المستثمرين البسطاء وراء من جعلهم يعتقدون أن زيادة رؤوس الأموال ستؤدي إلى تقليل سعر السهم في السوق وأنه لكثرة عدد الشركات المصرفية التي عليها زيادة رؤوس أموالها سيحصل إنهيار في أسعار الأسهم ، فباعوا أسهمهم في تلك الشركات أو استبدلوها بأخرى ذات عائد اوطأ، الأموال فأصابهم الضرر نتيجةً لضعف الوعي الإستثماري.

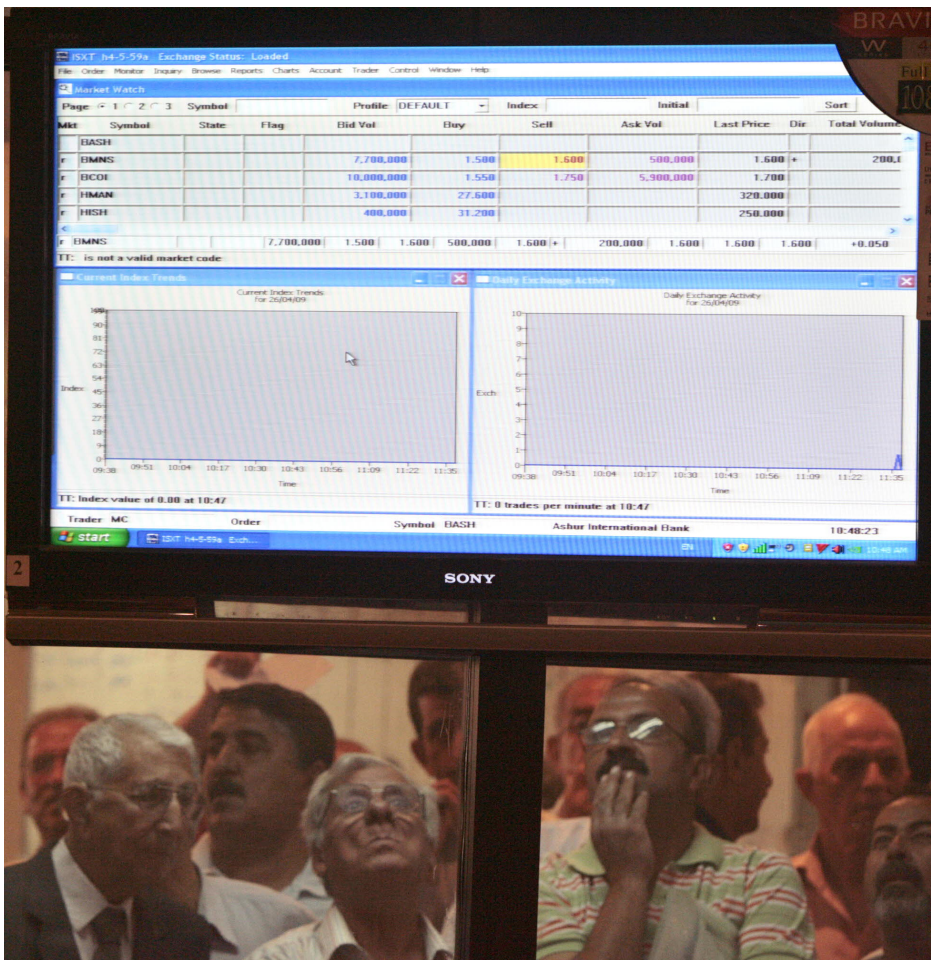

تعثر مسيرة صناعة السيارات البريطانية

إعداد / المدى الاقتصادي

ماركة فوكسهول، برغم دخولها منذ اكثر من ٧٥ سنة تحت عباءة شركة جنرال موتورز الاميركية، كبرى شركات صناعة السيارات في العالم، ظلت تنتج سيارات متميزة الشكل عن شقيقتها الالمانية أوبل حتى اواخر عقد الستينيات من القرن الماضي، كما انها برغم ذوبان شخصيتها وانكماش اسواقها العالمية بمقتضى ستراتيجيات جنرال موتورز التسويقية ظلت ماركة مرغوبة وعزيزة الجانب داخل بريطانيا، حيث تتنافس تقليدياً في قطاع السيارات الشعبية مع منافستها الدائمة فورد. بريطانيا (فورد. اوروبا الآن). ولهذا السبب وحده اختارت الشركة الاميركية الأم الابقاء على الإسم التجاري في هذه السوق بعدما كانت قد سحبته من التداول في كل دول العالم الأخرى.

من جهة اخرى، وكما سبقت الإشارة، لفوكسهول مع مدينة لوتون بالذات (عِشرة عُمر) تمتد لقرابة الـ١٠٠ سنة. وظلت موجودة طوال هذه المدة في قلب حياة منطقة بدفورد شاير، حيث تقع لوتون وجارتها بلدة دنستابل، ولها فيها جذور انسانية واقتصادية عتيقة. فقد أسس مصنع لوتون عام ١٩٠٣ واختارت فوكسهول المدينة ليكون فيها مقرها الرئيسي. وفي ديسمبر (كانون الاول) من عام ١٩٢٥ صارت فوكسهول جزءاً من جنرال موتورز، ولكن ظل مصنع لوتون على امتداد السنين والعقود ينتج الطرازات العديدة الشهيرة التي ميّزت انتاج الشركة عندما كانت لها شخصيتها المميزة مثل الـ(كريستا) والـ(فيكتور) والـ(فيلوكس) والـ(فيفا).

أفول نجم الصانعين البريطانيين

فوكسهول، كغيرها من الماركات البريطانية عاشت فترات حرجة منذ عقد الخمسينيات، لكنها بحكم ارتباطها بجنرال موتورز تمكنت من الصمود والاستمرار، في حين اختفت الماركات البريطانية الشهيرة الاخرى تباعاً، ولا سيما وسط الهزات التي قضت على شركتي (بي إم سي) (شركة السيارات البريطانية. ليلاند ثم روفر ثم إم جي روفر لاحقاً) وروتس (كرايسلر اوروبا ثم تالبوت التي ابتلعتها بيجو لاحقاً). وللعلم كانت هاتان الشركتان تشكلان المنافسة الأقوى لسيارات فوكسهول وفورد في السوق البريطانية بفضل ماركاتهما الشهيرة اوستن وموريس وإم جي ورايلي وولزلي (بي إم سي) وهيلمان وهمبر وصنبيم وسينغر (روتس). غير ان استقلال المستعمرات البريطانية في آسيا وافريقيا تباعاً خلال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات ساهم في تراجع نصيب السيارات البريطانية من الاسواق العالمية التي كانت تدخلها بسهولة وتحظى فيها برواج كبير، مثل شبه القارة الهندية ومصر وجنوب افريقيا ونيجيريا وكينيا، كذلك أدت المشاكل العمالية والاخطاء الادارية في عدد من كبريات الشركات الصانعة الى تفاقم الوضع وبدء سيل من الاندماجات واستنساخ الطرازات المتشابهة تحت ماركات مختلفة ضمن الشركة الواحدة. وادت هذه الممارسة الى اختفاء معظم الاسماء الشهيرة وتداعي استقلالية صناعة السيارات البريطانية مع نهاية القرن العشرين، حتى انه لم يبق اليوم الا شركة واحدة مستقلة هي إم جي روفر. وكما هو معروف استعادت هذه الشركة استقلاليتها منقوصةً اخيراً بعدما تخلت عنها مجموعة بي إم دبليو. وكانت بي إم دبليو قد فصلت عنها ماركتي لاندروفر و(ميني) قبل بيعها لمجموعة مالية بسعر رمزي. حال فوكسهول طبعاً كانت وظلت مغايرة، الا ان شخصيتها المستقلة اخذت تتلاشى خلال عقد السبعينيات. وبحلول عقد الثمانينيات صارت سيارات فوكسهول بمختلف طرازاتها مجرد نسخ عن أوبل، لاتختلف عنها الا بالشعرية الامامية (المشبك) والشعار، كما اقتصر تسويقها على بريطانيا.

رياح العولمة

ومع اشتداد هبوب رياح (العولمة) اخذ المشهد العام في عالم صناعة السيارات يتبدل، فعدد الشركات الصانعة تناقص، والشركات الباقية وسعت مرافقها الانتاجية في مختلف انحاء العالم، ولم تعد الماركات العالمية. باستثناء مقراتها الادارية. مرتبطة بمكان واحد. وهكذا، صارت تنتج الطرازات المختلفة للماركة الواحدة في دول عدة وليس فقط في مصانع عدة في الدولة الواحدة، كما أضحت الأجزاء والمكونات بدورها تصنع وتستورد من دول عدة وترسل الى مراكز التجميع المختلفة. وفي حالة فوكسهول كان طبيعياً ان يخسر مصنع لوتون مكانته المميزة وسط حسابات الارباح والنجاعة والتحكم بالنفقات عند جنرال موتورز. وبالتالي اصدرت الشركة خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ جملة من القرارات الجريئة في اطار اعادة هيكلة ستراتيجيتها التصنيعية والتسويقية على امتداد العالم، شملت إلغاء اولدزموبيل، اقدم ماركة سيارات اميركية، وإجراء اقتطاعات كبيرة في الطاقة الانتاجية لأوبل، وإغلاق عدد من المصانع التي سيشكل استمرارها ازدواجية لا حاجة لها. وهكذا، بينما كانت فورد، المنافس الشرس لفوكسهول، ايضاً تتخذ قرارها بوقف الانتاج في مصنعها الضخم ومعقلها التاريخي في ضاحية داغنهام (شرق لندن)، بدأ العد التنازلي لمصنع لوتون... الصامد تحت اعلام فوكسهول منذ ١٩٠٣.

ويذكر انه خرجت خلال الاسبوع الماضي آخر سيارة من خط انتاج مصنع سيارات فوكسهول بمدينة لوتون، شمال غرب العاصمة البريطانية لندن، وذلك بعد قرار إغلاق المصنع الذي ارتبط اسمه بهذه الماركة البريطانية العريقة منذ ما يقرب من ١٠٠ سنة السيارة. العلامة كانت من طراز (فيكترا) وهي لن تباع، بل ستضم الى موجودات متحف فوكسهول، مع العلم ان هذه الماركة التي لعبت دوراً مميزاً في تطور صناعة السيارات البريطانية تحوّلت خلال العقدين الاخيرين الى مجرد اسم تجاري محصور بالسوق المحلية وحدها تحمله سيارات أوبل، فحتى في جمهورية ايرلندا لا وجود لفوكسهول، بل لأوبل فقط.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

السوق الثانوية:
حيث يتم تداول الأوراق المالية بعد الإصدار المبدئي وتذهب الأموال الناشئة من التداول الى المتداولين والبائعين وليس الى الشركة التي قامت أصلاً بالإصدار وتتضمن الأسواق الثانوية كلا من البورصات والأسواق الفعلية غير النظامية حيث يتم التداول عبر الحواسب الآلية وخطوط الهاتف.

الأوراق المالية:
هي الأسهم والسندات وعديد من أدوات الاستثمار الأخرى بما في ذلك شهادات الإيداع وهي استثمارات للمستهلكين ووسائل لتجميع الأموال للشركات المصدرة لها، بما في ذلك الشركات المساهمة والحكومات.

مؤشر ستندارد اندبور:
هو مقياس حرارة الأسهم في البورصة ويقوم سماسرة الخدمة الكاملة بتقديم النصيحة بشأن الأسهم التي يمكن شراؤها اما سماسرة الخصم فانهم عادة ما يتقاضون اقل ولكنهم عادة أيضاً ما لا يقدمون اية نصيحة.

شركات تأمين الأوراق المالية:
هي شركات تأمين يملكها أصحاب الأسهم.

مؤشرات سوق الأوراق المالية:
هي مؤشرات لأداء البورصة بما في ذلك مؤشر ستندرد اند بورز ومتوسط دار جونز لأسهم الصناعة وتقوم المؤشرات مساعدة للمستثمرين لمعرفة مدة جودة أداء صناديق الاستثمار الخاص بهم او الأسهم في حيازتهم وكذلك بقية السوق.

نسبة السعر الى الأرباح:
هذا هو احد المقاييس لدى ثقة المستثمرين في سهم معين وهو يبين المبلغ الذي هم على استعداد لدفعه مقابل كل سهم من اسهم الشركة ويمكنك حساب ذلك بقسمة السعر الحالي للسهم على أرباح السهم في العالم الماضي.

خيار الأسهم:
هو احد الاشكال المنتشرة لمكافآت الموظفين وغالباً ما تقدم الى الموظفين التنفيذيين وهذه الخيارات تسمح للتنفيذيين بشراء أسهم لعدد من السندات حسب سعر السهم او اقل منه في تاريخ منح الخيار ويعتبر هذا حافزا إضافياً للموظفين التنفيذيين لتعظيم أرباح الشركة وزيادة أسعار الأسهم.

تقسيم الأسهم:
تقوم الشركات بهذا الإجراء حتى تجعل الأسهم في مستوى يمكن تحمله بدرجة اكبر وهي تقوم بزيادة عدد الأسهم مع بقاء القيمة الإجمالية على حالها وفي عملية تقسيم ١/٢ لأسهم قيمة كل منها ٥٠$ يصبح لدى المستثمر عدد من الأسهم ضعف ما كان لديه ولكن لكل منها قيمته الـ ٢٥$.

ضمان تغطية الاكتتاب:
هي عملية شراء الطرح الميداني لأسهم او سندات وبيعها الى الجمهور، وفي العادة تكون بنوك الاستثمار هي ضامنة الاكتتاب وهم يحصلون على ايراد نتيجة تقاضيهم لسعر أعلى مقابل الأسهم او السندات عما قاموا بدفعه الى الشركة المصدرة.

الاقتصادي | العدد (1719)السنة السابعة -الثلاثاء (9) شباط 2010

سـوق الأسـهم المالـية

(١٩)

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

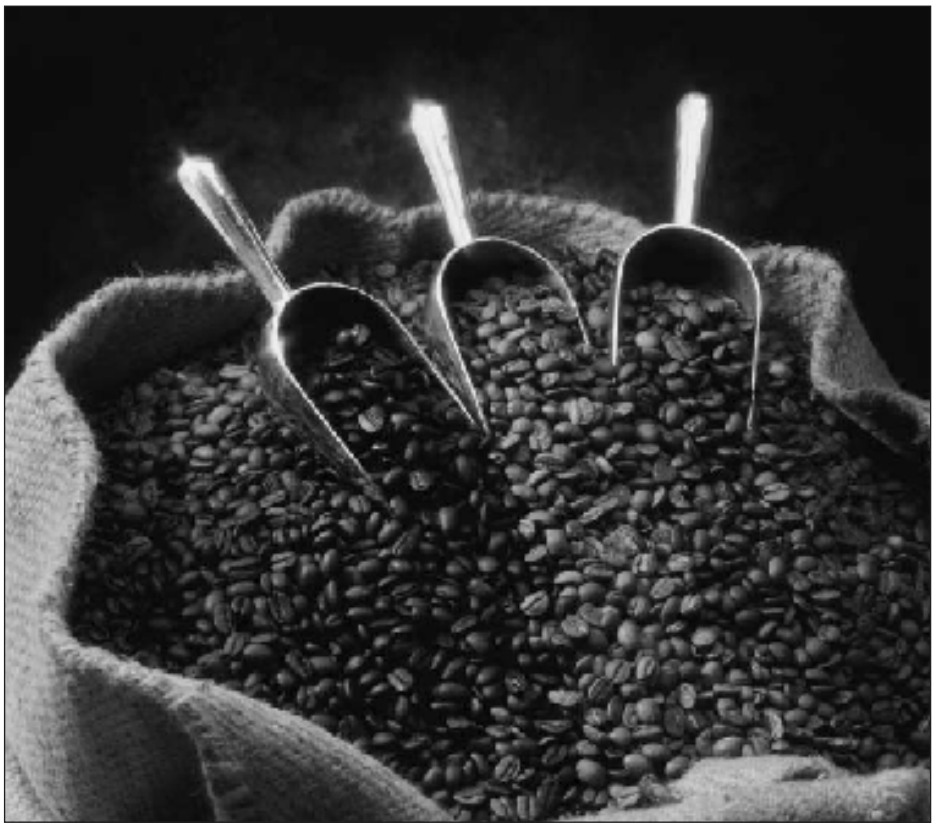

موازنة العائدات الى نسبة المخاطرة

لا تتعهد الاسهم العادية باعطاء مالكيها أي مقابل صريح و واضح، و هذا يعني ان مالكي الاسهم العاديةً هم اشخاص لهم الحق بالمطالبات المتبقية اي الحق بالحصول على ما يتخلف و يتبقى من مطالبات مالكي السندات و مالكي الاسهم الممتازة من بعد ما يأخذون ما يرضيهم، و يختلف هذا الامر اختلافاً كبيرا عن حساب المصرف الثابت الذي يتعهد بإعطاء مستثمريه عوائد ثابتة من اموالهم المستثمرة حيث يمكننا القول عن العقد بأنه يتعهد بأعطاء مالكيه مدفوعات دورية ثابتة، و ينظر للاسهم العادية على انها استثمار ذو مخاطرة نسبية و ذلك بسبب عدم معرفة المستثمر الاكيدة بما سيدر عليه من العوائد المستحصلة من استثماره و لهذا فأن الاسهم العادية لا تتعهد بأعطاء مالكيها اي تعويضات (ارباح) صريحة.

فأن كانت الشركة تبلي بلاءً حسناً و تجني ارباحا سيحصل مالك السهم العادي على الارباح و اذا كانت ارباح الشركة ضئيلة او كانت الشركة في حالة من خسارة للاموال سيكون مالك السهم غير قادر على الحصولً على العوائد من استثماره. فعندما تكون كمية الارباح ضئيلة تكون الكمية المدفوعة من عائد السهم أو من الإرباح المستثمرة (اي الارباح المستبقى عليها لاعادة الاستثمار) كمية صغيرة ايضا.

وبغض النظر عن هذا الامر فانه من المرجح ان يشعر المستثمرون بخيبة امل بسبب كمية العائدات.

و لا تتوفر الحماية للمستثمر من الانخفاض الا على نحوٍ ضئيل و بذا يمكن ان يخسر المستثمر كل شيء و يمكن ان تحدث تلك الخسارة و بصفة عامة عندما يضطر استثماراً ما الى الدخول في حالة من الافلاس و في ذلك الحين ستتجاوز الالتزامات المستحقة قيمة ما تملكه الشركة فلا يتلقى مالك السهم العادي الذي يستثمر في شركة خسرت استثمارها اي شيء.

و بالنظر الى هذا الاحتمال سيتم طرح السؤال التالي: لم يُعرض اي شخص نفسه لمخاطرة تجعله يخسر كل الاموال التي استثمر بها؟ أوليس من المستحسن له ان يستثمر امواله في مجالٍ كالحساب المصرفي الثابت مثلاً او في عقد ما حيثما يكون الشخص على يقين من ان استثماره سيدر عليه ربحاً ما؟ و من الادراك المتأخر لهذه الحقائق الانفة الذكر سيفضل الشخص الذي خسر كل استثماراته بالطبع ان يستثمر في مجال يدر عليه بالعوائد بغض النظر عن صغر حجمها لكن هذا الادراك المتأخر ليس ذا جدوى مع المستثمر الذي يواجه القرار في اتخاذ السبل الفضلى لاستثمار امواله ، و ان السبب الذي يحدو بالمستثمرين الى خيار امتلاك الاسهم بالرغم من خطورتها كنوع من الاستثمار هو توقعهم في تلقي التعويضات و المكافآت لتكبدهم عناء المخاطرة و هذا ما يظهره التاريخ لنا فضلاً عن التجارب الطبيعية التي تظهر لنا ان عموم المستثمرين يحصلون على المكافآت (الارباح) من تحملهم مخاطر الخسارة. و ادرك مستثمرو الاسهم العادية في الولايات المتحدة ان الارباح التي يحصلون عليها من الاستثمار في هذا النوع من الاسهم تتجاوز جميع خيارات الاستثمار البديلة و خصوصاً ايداع الاموال في حسابٍ ثابت في المصرف او شراء عقد ما سواء تم تصديره من الحكومة او من الشركات.

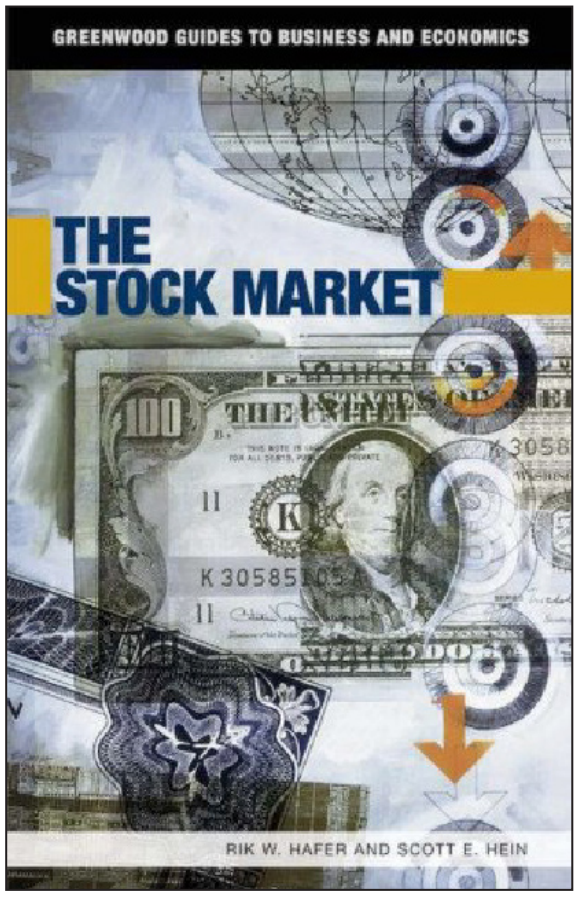

و يمكن القول بعبارة اخرى ان المستثمرين يتوقعون الحصول على تعويضات ذات عوائد اعلى مقابل مكابدة عناء الخطورة في أستثمار الاسهم العادية علماً بأن هذه المخاطرة تستخدم الاسهم العادية كعينة كبيرة لأساسها حيث تخبرنا هذه العينة اذا كان لدى المستثمر مجموعة متنوعة من السندات و الاوراق التجارية (اي ما معناه ان لديه تشكيلة متنوعة من اسهم شركات عدة) فأنه سيتلقى ارباحا افضل من الارباح العائدة من الاستثمارات البديلة، بيد ان هذا لا يعني ان جميع مستثمري الاسهم قد حصلوا على ارباح تفوق الارباح التي يمكن ان يحصلوا عليها من بدائل الاستثمار الأخرى، بل ان التاريخ ملئ بالشركات التي سجلت خساراتها و هذا يعيني خسارة المستثمرين جميع اموالهم التي استثمروها في تلك الشركات فنجد ان شركتي اينرون و ويلد كوم من الشركات التي تُضرَبُ مثالا على خسارة مستثمريها لأموالهم جراء حدوث فشل فيهما.

المحفظة الاستثمارية و المخاطرة

ان المبدأ الاساسي في تدبير الموارد المالية هو امكانية المستثمر من تقليل المخاطرة المالية و على نحوٍ اجمالي من خلال الاستثمار في عدد مختلف من المؤسسات بدلاً من وضع المستثمر جميع امواله في عملٍ تجاري واحد فمن خلال القيام بذلك فأن المستثمر يحاول انً يوازن الخسارة في اسهم شركة او شركتين بأرباح اسهمٍ اخرى يمتلكها. ان تنويع المستثمر لحقيبته الاستثمارية يضع له قانون الاعداد الكبيرة قانوناً للعمل الذي يقول: "ان من المتعارف عليه ان يكون تخمين معدل (متوسط) مجموعة كبيرة من الاعداد المعينة اسهل من تخمين معدل حالة واحدة (و ان هذا القانون من احد قوانين الحساب في الاحتمالية)" و بمنطوق هذا القانون لا يتوجب على المستثمرين القلق حيال حالة خسارة منفردة (مثل امتلاك سهم في شركة اينرون) بل يمكنهم وضع ثقة اكبر في تخمين و حساب عوائد اسهمهم. فيُعد الاستثمار في كمية محدودة من الاموال في سهم واحد ذا مخاطرة اكبر من الاستثمار بالكمية نفسها في عشرة اسهم متنوعة، فلطالما لم يكن الاستثمار بعشرة اسهم متنوعة استثماراً مكلفاً لذلك الحد ازاء الاسثمار في سهم واحد اذن يمكن للشخص ان يقوم بالاستثمار وعلى سبيل المثال في مؤشر للاسهم المالية، و لذا نستنتج من ذلك ان نموذج التمويل الاساسي هو شراء محفظة مالية واسعة من الاسهم العادية، و هذا يعني ان الاستثمار في سهم واحد فقط بدلاً من عشرة اسهم يزيد من مخاطر الخسارة و لكن بما ان هذه المخاطر يمكن تجنبها و بسعر رخيص الى حد ما ستنحسر الخسارة من تحمل هذه المخاطرة من أجل الحصول على الأرباح، وهذا هو احد الامثلة النادرة في التمويل حيث لا تظهر المخاطرة و بالرغم من هذا لا يزال الاستثمار في محفظة مالية متنوعة من الاسهم العادية ذا مخاطرة اكبر من الاستثمار في العقود، لكن المستثمرين يمكن ان يتوقعوا من الاستثمار بالاسهم العادية عوائد اكبر و لا توجد طريقة سهلة يمكن من خلالها تجنب هذه المخاطرة، و لذا يحصل المستثمرون على التعويضات (الارباح) لأجل مكابدتهم عناء المخاطرة.

تغير المخاطرة بمرور الوقت

لا يواجه المستثمرون المخاطرة التي تختلف من سهمٍ لآخر فحسب ،بل يواجهون المخاطرة التي تتغير بمرور الزمن فنجد في الفترة التي يشار الى سوقٍ ما الى انه (سوقٌ منتعش) ان جميع قيم اسعار الأسهم و عوائدها ترتفع و على نحوٍ يفوق مستوى المعدل التاريخي لها.

و ستجد ان المستثمرين الذين يمتلكون محفظة اوراق مالية ذات تنوع استثماري مستثمرين سعداء في فترة انتعاش السوق.

و يشار الى السوق الذي تكون فيه اسعار قيم الاسهم متراجعة و عوائدها منخفضة و على نحوٍ غير سوي، بل و حتى سلبي على انها (سوقٌ راكدة) يخسر فيها المستثمرون اموالهم حتى مع استخدام محفظة استثمارية متنوعة،

و اصبح من السهل ،بعد ذكر هذه الحقائق، تحديد ما اذا كانت تتزامن فترةُ ما في السوق مع حالة من الانتعاش او الركود و ذلك من خلال مقارنة العوائد مع المعايير التاريخية لعوائد الاسهم.

أحاط الكساد الكبير الذي حصل بعد انهيار عام ١٩٢٩ بالسوق الراكد و خسر معظم المستثمرين كميات كبيرة من استثمارات الاوراق المالية، و يُعتقد ان انهيار عام ١٩٢٩ قد تسبب بحصول الكساد الكبير و ان كان حصول ذلك عن طريق الخطأ، وبالرغم من هذا لم يكن انهيار عام ١٩٢٩ السبب الوحيد في الكساد الكبير.

و في عام ٢٠٠٠ كان هنالك ركود آخر للسوق خسر فيه المستثمرون كمية كبيرة من الثروة الورقية في استثمارات الاسهم.

و كانت فترة الثمانينيات و معظم التسعينيات فترةً لانتعاش السوق حيث لم ينتج من الاستثمار في محفظة الاستثمارات المتنوعة لأسهم الولايات المتحدة في تلك الفترة عوائد ايجابية للاسهم فحسب، بل و عائداتٍ اعلى من المعايير التاريخية السابقة.

و تفيد واحدة من اهم الملاحظات المثيرة للاهتمام بشأن استثمار الأسهم في الولايات المتحدة انه لم يكن التنويع في المحفظة الاستثمارية عاملا من العوامل التي جعلت من مسيرة السوق مسيرةً سلسة فحسب، بل و خَفّض من نسبة المخاطرة و

هذه كانت احد اهم المواضيع التي تناولها كتاب جيرمي سيغل (الحقبة الطويلة) و بعد دراسته لفترة ٢٠٠ عام من بيانات عائدات سوق الاوراق المالية للولايات المتحدة اشار الى انه لم تسجل السوق فترة ثلاثين عاماً من الانخفاض الا بسبب استخدام العقود كوسيلة للاستثمار، و ضمّن هذا التصريح سنوات الكساد الكبير في طياته ايضاً الذي خسر فيه المستثمرون ثرواتهم.

و من هذا نستنتج ان التاريخ يخبرنا لو قام مالكو الاسهم بملازمة الاستثمار بمحفظة متنوعة الاسهم في بدايات الثلاثينيات فأنهم سيحصلون على عوائد تفوق كثيراً عوائد الاستثمار في الاوراق المالية الاكثر امناً مثل العقود.

و يدعونا ارشيف اداء سوق الاسهم المالية الى الحقيقة التي توجب على مستثمر الاسهم ان لا ينسى حليفيه و هما (التنويع الاستثماري و الوقت) فسيحصل المستثمرون الصبورون الذين ينوعون اسهمهم المستثمرة من خلال صناعاتٍ مختلفة و احجام مختلفة من الشركات و الذينً يتمسكون بتجارتهم لسنين عدة سيحصلون على عوائد ايجابية تتجاوز عوائد الاستثمارات البديلة التي قد تبدو اكثر امناً و على نحوٍ سطحي و لا ينبغي ان تكون هذه النتيجة مفاجأة و ذلك لان الاسهم تجارة خطرة و ينبغي ان تتم مكافأة من يتحمل عناء هذه الخطورة.

الأزمة .. و رواتب المصرفيين الكبار الخرافية

ترجمة / عادل العامل

لماذا يكوّن وول ستريت الأرانب الكبيرة؟ إن أمةً بـ ١٠ بالمئة من البطالة، كما يقول الكاتب روبرت ساميلسون في مقاله هذا، متحيرة بشكل غير قابل للفهم و غاضبة حين يبدو الناس الذينً في مركز الأزمة المالية أول مَن يتعافى و يتقاضون رواتب خرافية. ففي غولدمان ساكس تم تقدير معدل الراتب بالنسبة لعام ٢٠٠٩ بـ ٦٠٠،٠٠٠ دولار تقريباً؛ و في مصرف استثمار ج. ب. مورغان أدنى قليلاً من ٤٠٠،٠٠٠ دولار. و هذه المعدلات تُخفي وراءها علاوات بملايين عدة من الدولارات لكبار المتاجرين و مصرفيي الاستثمار؛ أما المرؤوسون فيحصلون على مبالغ أصغر، فهل قادة وول ستريت هم أبرع كثيراً و أشد اجتهاداً و جداً من أي شخص آخر؟

وفقاً لإقرارهم، ليسوا كذلك، ففي شهادةٍ مؤخراً أمام لجنة مكونة بواسطة الكونغرس، أقرّ مديرون تنفيذيون رؤساء من وول ستريت بأن أخطاءهم قد ساهمت بشكل مباشر في الأزمة. و قد يكون رجال المال في وول ستريت أذكياء و مجتهدين، لكنهم ليسوا منقطعي النظير في ذلك. فهم حيث يعملون يكون الثراء و ليسوا لأنهم هناك. و قد وجدت دراسة لخريجين من هارفارد أن أولئك الذين دخلوا عالم التمويل " يكسبون ثلاثة أضعاف دخل الخريجين الآخرين بمعدل علاماتهم الدراسية نفسه"، كما جاء في تقرير الاقتصادي الهارفردي لورنس كاتز، المؤلف المساعد لهذه الدراسة.

فهل يمكن أن يكون ما يفعله وول ستريت أكثر قيمةً للمجتمع ثلاثة أضعاف مما تفعله مهنٌ أخرى جيدة الدفع؟ من الصعب تصديق ذلك، فليس وول ستريت بالكازينو الواسع للخيال الشعبي، إنه يساعد في توزيع رأس المال، الذي يرقى بالاقتصاد النشيط. ففي عام ٢٠٠٧، مكّنت شركات وول ستريت الأعمال التجارية من زيادة ٢,٧ بليون دولار من بيع السلع، و السندات المختلفة، غير أن وول ستريت يسيئ أحياناً توزيع الرأسمال، كما تذكّرنا بذلك على نحو مؤلم " فقاعة تكنولوجيا " التسعينيات و أزمة اليومً، فالتكاليف الاجتماعية (البطالة المرتفعة، و الدخل المفقود) تدحض فكرة أن وول ستريت يخلق على نحوٍ ثابت قيمة اقتصادية استثنائية تبرر المكافأة أو التعويض الاستثنائي.

إن تفسير رواتب وول ستريت المرتفعة يكمن في مكانٍ آخر، فمعظمنا يتلقى أجره أو راتبه استناداً علىً ما ينتجه أو بشكل أكثر واقعيةً، على ما ينتجه مستخدمونا . و بالمقارنة، فإن مستويات تعويض وول ستريت معقودة بالثروة الاجمالية للأمة. و مصارف الاستثمار، و الاعتمادات الوقائية، و شركات الأسهم العادية الخاصة و الكثير من مؤسسات التمويل الأخرى تتاجر بالسلع، و السندات و ضمانات أخرى من أجل ربحها هي، كما أنها تنصح الاعتمادات المشتركة، و اعتمادات التقاعد، و الأوقاف و الأثرياء الأفراد بكيفية المتاجرة و الاستثمار.

و هناك فرق كبير بين الانتاج السنوي و الثروة الوطنية. ففي عام ٢٠٠٧، السنة التي قبل الأزمة، كان الانتاج السنوي (الإنتاج المحلي الإجمالي) يساوي تقريباً ١٤ تريليون دولار. و في السنة نفسها، كانت ثروة الأسَر ٧٧ تريليون دولار (٥,٥ أضعاف الانتاج)؛ و كان ذلك يغطي قيمة البيوت، و المركبات، و السلع، و السندات و ما شابه ذلك. و قد أدى حذف الممتلكات غير المالية (بشكل رئيس البيوت) إلى خفض الثروة إلى نحو ٥٠ تريليون دولار (٣,٥ أضعاف)، أما طرح الديون الأسرية من الثروة المالية، فقد أنزل الثروة إلى ٣٥ تريليون دولار (٢,٥ ، ضعفي الدخل و نصف).

إن الناس الذين يحاولون حماية أو توسيع الثروة الموجودة يمارسون رهانات مالية أعلى بكثير حتى من المنتجين المثابرين الماهرين إلى درجة عالية، و ذلك هو السبب الرئيس في تلقيهم رواتب أكبر. و تنتقل تغيّرات النسبة المئوية المماثلة في الانتاج و الثروة إلى مكاسب أو خسائر أكبر بكثير في الثروة ـ صعوداً إلى خمسة أضعاف. و يتمتع قانونيون أو محامون كثيرون بالوضع المحسود نفسه حيث يُدفع لهم على أساس زيادة الثروة أو حمايتها، فهم معتبَرون ضمن اندماجات و اكتسابات الرهانات العالية، و ترخيص العقارات، و تنظيم حالات الطلاق و الضرائب. و في المتوسط، كسبَ شركاء في ٢٥ شركة قانون ١,٣ مليون دولار إلى ٤ مليون في عام ٢٠٠٨، كما جاء في تقارير مجلة (القانوني الأميركي).

كل هذا وفر سياقاً لجدالات اليوم المتعلقة بالرواتب، و قد يكون وول ستريت جشعاً ـ و مَن ليس كذلك؟ ـ لكن تفسير تعويضاته، أو مكافآته المرتفعة، هو قاعدته الاقتصادية (الثروة و ليس الانتاج). و ذلك هو السبب في أن من الصعب التحكم به أو تنظيمه. فمنذ الستينيات، تغيرت الصناعة بصورة دراماتيكية، ثم جاء الدخل من العمولات على شراء السلع و السندات للآخرين. و في عام ١٩٦٦، كانت العمولات ٦٢ بالمئة من الدخل، أما الآن، فإن الشركات تقوم على الأغلب بإنجاز أو إدارة الاستثمارات لأنفسها و لغيرها. و في عام ٢٠٠٧، وفرت العمولات ٨ بالمئة من الدخل فقط.

إن التحول جعل وول ستريت مصدراً أعظم لعدم الاستقرار الاقتصادي الاحتمالي. فقد فاقمت بعض رزم المكافآت الأزمة بفعل تقديم علاوات كبيرة إذا ما غلّت المجازفات الكبيرة، و لأن الحكومة وفّرت شبكة أمان للنظام كله، فمن المبرَّر لها أن تفرض ضرائب على الصناعة ـ كما اقترح الرئيس أوباما مؤخراً ـ من أجل تغطية التكاليف، على حد قول دوغلاس إليوت، و هو مصرفي استثمارات سابق.

و القضية الأكبر من هذا هي : كم ينبغي للمجتمع أن يركز على الثروة القائمة في مقابل خلق ثروة جديدة؟ إن رزَم رواتب وول ستريت السخية هكذا يمكن أن تجتذب الكثير جداً من أذكى و أفضل الأميركيين، لكن و كما قال توماس فيليبون من جامعة نيو يورك، " ذلك أمر سيئ بالنسبة لبقية الاقتصاد، كما أننا بحاجةٍ إلى أدمغة ذكية خارج المال أيضاً ".

عن / Newsweek

الاقتصادي | العدد (1719) السنة السابعة - الثلاثاء (9) شباط 2010

رصدتها عين (المدى الاقتصادي)

أزمات النفط والكهرباء والفقر .. تغلف المشهد الحياتي للمواطن

بغداد / كريم محمد حسين

لا سبيل الى الحد من ظواهر أصبحت عصية عن الحلول وظلت هذه الظواهر تتناسل وتنتشر ولا رادع او أي معالجة تضمن عدم ظهورها، بل أضحت مشهداً مستديماً ، (المدى الاقتصادي) رصدت هذه المشاهد و الظواهر.

النفط والغاز

أزمة الوقود تارة تظهر وأخرى تختفي والمبررات للحالتين الظهور و الاختفاء غير مقنعة للمواطن الذي سئم بدوره من الوعود ووضع الحلول المؤقتة وضاق ذرعاً من الوعود الفارغة والنتيجة واحدة ، الازمة موجودة ولا مفر منها .

مع بداية موسم الشتاء واشتداد الحاجة الى وقود التدفئة أو غاز الطبخ تفتعل الشحة ويظهر أشخاص مع بداية الموسم يسيطرون على هذه المواد ويتحكمون بتوزيعها، ويلجؤون الى لعبة صغيرة ومقنعة للمواطن وللمراقب معاً وهي سيارة (التانكي) المخصصة لتوزيع الوقود وفق البطاقة الوقودية ، حيث يكون التوزيع في بداية المحلة والزقاق و لعدد محدود من البيوت وفي الغالب أربعة أو خمسة بيوت ثم يعلن انتهاء خزان سيارة الوقود ويذهب ولا يأتي بعد ذلك، وهكذا تدار العملية وهذه الحالة تنطبق على المدينة بكاملها والمحصلة النهاية هي استلام ٥٠ بيتا للوقود من مدينة تتألف من محلات وازقة كثيرة وتذهب حصصهم الى اصحاب عربات الخيول وهؤلاء يتحكمون بالاسعار على هواهم وحاجة الناس الماسة لهذه المادة.

أما الغاز فهو موجود ومتوفر بكثرة وسعره محدد ومعروف لكن لعبته تكمن في ناقله وبائعه أي التلاعب في الوزن ومن المعروف ان زنة قنينة الغاز هي ١٥ كليو غراماً لكنها في حالة التسليم الى المواطن تتقلص الى اقل من ٧ كيلو غرامات ويظهر هذه من خلال نفادها في الاسبوع الاول من شرائها.

الكهرباء:

بركات المناسبات الدينية جعلتنا نتمتع بتيار كهرباء لمدة ٢٠ ساعة في اليوم ، وبعد انتهاء هذه المناسبات يعود التيار الى سيرته الاولى التي هي عبارة عن خلطة من القطع الكيفي أو الكيدي و البرمجة المتعثرة أو التي لا تخلو من نكاية ما ، واذا استمر التيار لسويعات فانه ضامر ومتذبذب أما الوعود فهي ما عادت تغني أو تسمن من جوع و المبررات جاهزة في ادراج المسؤولين وحفظها المواطن عن ظهر قلب ، وهي نقص في الغاز الذي يصل الى محطات التوليد او الكاز الذي انقطع من منابع توريده من احدى دول الجوار ، أو قلة مناسيب المياه في دجلة و الفرات ، في ظل تساؤلات المواطن عن التخصيصات الكبيرة و القرض الياباني الذي ذهب مع الوعود ادراج رياح من هو مسؤول عن عتمتنا ؟

قروض:

من أهم الظواهر الموسمية هي ظاهرة منح القروض للموظفين و العسكريين و المتقاعدين واصحاب المشاريع الصغيرة، فهي تظهر في أيام معدودات لكنها لا تلبث ان تختفي وهذا واضح من خلال مراجعات المشمولين بهذه القروض الذين عادة ما يصطدمون بعبارة باتت معروفة وهي عدم وصول التعليمات وهناك مصادفة لا تقول هذه العبارة، بل تسخر من المراجع كذلك قرار منح القروض فيرجع المشمول بخيبة كبيرة تحاصره الظنون و الشكوك في ما هية هذه القرارات وقوة بتاتها المريبة ويذهب المواطن في تفسيرات منها ربما جاء هذا القرار لدوافع انتخابية ونحن مقبلون على معركة انتخابية حامية الوطيس وملامحها واضحة ربما لتهدئة هذه الشرائح نتيجة الخيبة المريرة التي نالها المواطن العراقي بعد اربع سنوات عجاف وحبلى بالهدر المفرط للمال وعند هذا انتهت وماتت آمال المواطن بعيش كريم وكرامة محفوظة .

الفقر

مدن كاملة موجودة على خارطة العراق تعيش حالة فقر مزمن مع ارتفاع درجة حرارة المشاعر الساخطة على كل مسؤول وبرلماني أدار ظهره وأشاح بوجه عن معاناة شرائح كبيرة تعيش وراء التاريخ وتفتقر الى ابسط مقومات الانسان الطبيعية من مأكل ومشرب ، بل اختفى أي ملح من ملامح الحياة في القرن الحالي و لا تزال هذه المدن تعيش عزلتها تماما الا من ارقام وعلامات الحصر و الترقيم التي وضعها الجهاز المركزي للاحصاء ولعل مساكن الصفائح المعدنية المنتشرة في الزعفرانية وجوانب مدينة الصدر وبغداد الجديدة خير مثال على الفقر المدقع الذي يغلف الوضع المعيشي لهؤلاء الفقراء ، صفائح معدنية وبيوت طينية بعضها بلا سقوف وانعدام تام للخدمات تلك ملامح المساكن العشوائية التي تستغيث من دون جدوى!

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
التغطيات والمتابعات: كريم محمد حسين
الاخراج الفني : مصطفى جعفر
التصحيح اللغوي : محمد السعدي

اقتصاديات

السياسة المالية

■ عباس الغالبي

تعد السياسة المالية أحد أهم ركائز الاقتصاد الناجح ، وغالباً ما تعتمد على الموازنات العامة في مسارها الطبيعي للتكامل مع الركائز الاخرى المكونة للاقتصاد الكلي .

وفي العراق كبلد يسعى للانفتاح نحو الاقتصاد الحر تصاعدت مستويات الموازنات العامة بشقيها التشغيلي و الاستثماري خلال السنين القليلة الماضية لتصل الى اكثر من ٧٠ مليار دولار لموازنة عام ٢٠١٠ ، وبرغم ارتفاع حجم النفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية ، يرى كثير من الخبراء الاقتصاديين ان الضرورة تستدعي دعم النفقات الاستثمارية وتقليل حجم التشغيلية و الانفتاح نحو إنشاء مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وهذا يتطلب اعداد وبناء موازنة عامة تأخذ بنظر الحسبان تقليص الهوة بين النفقات الاستثمارية و التشغيلية سعياً لتحجيم العجز المتوقع في الموازنة العامة .

وبسبب عشوائية وضبابية البرنامج الاقتصادي للحكومات المتعاقبة على العراق لم تؤد السياسات المالية السنوية مؤداها الامثل على مستوى الانجاز و التطبيق و التي افتقرت الى وضوح الرؤية و المسار حيث دورت الكثير من التخصيصات الاستثمارية الى الاعوام التي تليها في مؤشر واضح للتلكؤ وضعف الادارة والانجاز ، وهذه بطبيعة الحال معطيات واقية تلمسها المراقبون في نهاية كل عام مالي ، مايدعو نا الى تأشير خلل واضح في السياسات المالية السنوية ، هذا فضلاً عن غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية التي كان من المفترض ان تسيرا بشكل متواز وصولاً الى عملية التكامل الاقتصادية بين السياسات المختلفة .

> **ومن الامور التي نراها غاية في الاهمية عند اعداد الموازنات ان يجري تنسيق عالي المستوى مع السياسة النقدية ضماناً لسياسة اقتصادية ناجحة تعالج الاختلالات الموجودة في بنية الاقتصاد العراقي ، حيث تسير السياسة النقدية الى معالجة التضخم الذي يمثل ظاهرة بارزة في المشهد الاقتصادي العام ،**

ومن هنا فان السياسة المالية في العراق تكتنفها بعض الصعوبات بسبب الجدل واختلاف الرؤى ، حيث تقف أمام مفترق طريقين ، فإما ان تأخذ مسار السياسة السنوية التي تعتمد موازمة عامة قصيرة الامد كالتي تعتمد حالياً ، أو ان تذهب الى الموازنات المتوسطة المدى كالتي يجري الاعداد لها في الخطة التنموية الخمسية، حيث انقسم المتابعون و الخبراء الى فريقين منهم من يطالب بالموازنات السنوية ، وفريق آخر يدعو الى اعتماد موازنات متوسطة أو طويلة الامد ، حيث اعلنت وزارة المالية قبل أيام قلائل عن خطة لاعتماد أسس عامة لموازنات الاعوام الثلاثة المقبلة في اشارة الى تبني موازات رصينة وخالية من الاختلالات التي عادة ماتكون مثار انتقاد واختلاف السلطة التشريعية في مراحل اقرارها الاخيرة .

ومن الامور التي نراها غاية في الاهمية عند اعداد الموازنات ان يجري تنسيق عالي المستوى مع السياسة النقدية ضماناً لسياسة اقتصادية ناجحة تعالج الاختلالات الموجودة في بنية الاقتصاد العراقي ، حيث تسير السياسة النقدية الى معالجة التضخم الذي يمثل ظاهرة بارزة في المشهد الاقتصادي العام ، ومايقابله من توجه استثماري وانفاقي في السياسة المالية تلبية لحاجة القطاعات الاقتصادية من مشاريع مهمة ، فلابد من تفكيك هاتين الثنائيتين في معالجات اقتصادية ناجعة من دون ارباك وتخبط وتزمت وصولاً الى سياسة اقتصادية تكاملية تنعكس على مستوى التنفيذ المتقن الذي يتطلب إدارة رشيدة وإمكانات مالية و ادارية كفوءة تنأى بنفسها عن حالات الفساد المالي و الاداري وتفعّل القطاعات التي تعاني من الكساد و السبات.

abbas.abbas80@yahoo.com